نظرات في " قواعد الإملاء "

يحيى مير علم

أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية وآدابها

كلية التربية الأساسية - الكويت

يشتمل هذا البحث على مراجعة علمية نقدية لكتاب (قواعد الإملاء) الذي صدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق ضمن مطبوعات سنة ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م، وجاء في (٣٩) صفحة مصدّراً بتقديمٍ، تضمّن جُملةً من القضايا العلمية والمنهجية، يحسن إيرادُها موزّعةً على موضوعاتها لدواعٍ يقتضيها البحثُ لاحقاً في النقد والمعالجة، توخّيت فيها أن تجيءَ أقربَ ما تكون إلى الأصل الذي وردت فيه[١]:

أ - بيان أسباب النهوض بوضع هذه القواعد، فقد عاين أعضاء المجمع كثرةَ ما يقع فيه الكاتبون من الأخطاء الإملائية، وتعدّدَ طرق الكتابة في البلدان العربية، وذلك لاعتماد بعض مَنْ وضعوا قواعدَ الإملاء من المحدثين على طرائق السلف، واتّباع آخرين طرائقَ بلدانهم، وذلك لعدم وجود قواعد إملائية واضحة متفق عليها، وما يلقاه الكاتبون من عُسْرها، فضلاً عن اختلاف الأقدمين في تلك القواعد.

ب - إيراد أمثلة تشير إلى أصول الأقدمين التي فرضها عليهم خُلُوُّ كتابتهم من الشكل والإعجام كزيادة الألف في (مائة) والواو في (عَمْرو) وحذف الألف في مواضع من الأسماء.

جـ - بيان الدافع إلى وضع (قواعد الإملاء) والغاية المتوخّاة منها، فقد وجد المجمع أن من المفيد وضعَ قواعد إملائيةٍ تتحقق فيها شروط الوضوح والضبط والدقّة والإقلال من القواعد الشاذة مع توخّي التيسير على الكاتبين في كتابة ما تقع فيه الهمزة والألف الليّنة .

د - النصّ على أن لهم مآخذ على كتب قواعد الإملاء التي وضعها المحدثون، تتجلّى في وقوع اختلاف كبير فيما بينها، وذلك لأخذ بعضهم بقواعد السلف مع تعديل يسير، وتنكّب بعضهم لتلك القواعد، وأخذه بقواعد جديدة غير مألوفة،

---

(١) انظر: قواعد الإملاء ٣ - ٦ بتصرف يسير.

فضلاً عما تُكَلِّف الآخذين بها من العُسْر، وما ينتج عنها من قطع الصلة بالتراث العربي، وجنوح بعضهم إلى كتابة الكلمة كما يُنطق بها، وإلغاء كلّ الاستثناءات التي تخرج عن القاعدة، وعدم مراعاة الأحوال الخاصّة التي تقتضيها.

هـ – تقديرهم لجميع الطرائق والمحاولات التي قام بها الباحثون المحدثون في وضع قواعد الإملاء، غير أنهم لم يجدوا بينها طريقةً واحدةً صالحةً لأن يقع عليها الإجماعُ بين جميع الكاتبين وبين مختلف الأقطار.

و – إجماع رأي أعضاء المجمع على ضرورة وضع قواعد للإملاء العربي تتحقق فيها الشروط المتوخّاة، وهي: تحقيقُ التوافق ما أمكن بين نطق الكلمة وصورة كتابتها بغية التيسير على الكاتبين والقارئين، ومحاولة عدم قطع الصلة بين كتابتنا وكتابة أسلافنا ما أمكن ذلك، ومراعاة خصوصية اللغة العربية في أصول نحوها وصرفها، وكذلك في قيامها على اتصال حروفها في الكتابة والطباعة، وتوخّي القواعد المطردة وتجنب حالات الشذوذ ما وسعنا ذلك. وخُتم ذلك التقديم بأملهم أن تلقى القواعد التي انتهوا إليها رضا الكاتبين عنها، والأخذ بها، ونشرها في أقطار عربية أخرى، تحظى لديها بمثل ذلك.

لا ريب أن هناك حاجّةً ماسّة إلى قواعدَ معيارية وموحّدةٍ للإملاء العربي ؛ وذلك لأن موضوعَ قواعد الإملاء أو قواعد الكتابة العربية يُعَدُّ من القضايا اللغوية المُلِحّة التي تعاني منها اللغةُ العربية، فقد طال الخُلْف بين المصنّفين في كثيرٍ من قواعدها قديماً وحديثاً، ولا تزال الأصواتُ تجأرُ بالشكوى من عُسْرها، ومن كثرة الاختلاف في قواعدها، لذلك حظي الموضوعُ باهتمام المؤسسات التعليمية والعلمية والمجامع اللغوية عامّةً، وباهتمام مجمع اللغة العربية بالقاهرة خاصّةً[1]، وما فَتِئَت

(١) صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة قراران في قواعد رسم الهمزة، الأول: صدر في ٥ / ١ / ١٩٦٠م ونشر في مجموعة القرارات العلمية من الدورة الأولى إلى الدورة الثامنة والعشرين ص ١٨٩ – ١٩٠=

محاولاتُ الباحثين منذ منتصف القرن الماضي تتوالى في تقديم الاقتراحات وصولاً إلى تيسيرها على الكاتبين وتوحيد صورها، كما تنامى عددُ الكتب المعاصرة التي وقفها أصحابُها على قواعد الكتابة حتى جاوزت العشرات، على ما بينها من تفاوتٍ في: المنهج، والمادّة، والشرح، والتوثيق، والتفصيل، ومَبْلَغ حظّها من الدقّة والصواب، والزيادة والنقص، والملاحظ التي تتّجه عليها(١).

ولمّا كان بابُ الاجتهاد في هذا الموضوع لا يزال مُشْرعاً حتى تُقالَ كلمةُ الفصل فيه، وكنتُ - إلى ذلك - معنياً بموضوع قواعد الكتابة العربية أو الإملاء، فقد نهضت بتدريسها ثلاثة عشر عاماً (١٩٩٣- ٢٠٠٦) لطلبة وطالبات قسمي اللغة العربية وآدابها والدراسات الإسلامية في كلية التربية الأساسية بدولة الكويت، وبعد معاودة النظر في (قواعد الإملاء) المتقدّمة التي أصدرها المجمع والتي غدت في أيدي القراء والمختصين، يفيدون منها، ويحتكمون إليها تصحيحاً وتخطئةً = رأيت لزاماً عليّ أن أنهض بواجب العلم أولاً، وبحقّ هذه اللغة الشريفة عليّ ثانياً، فدوّنت ملاحظاتٍ متنوعةً على (قواعد الإملاء) بياناً لوجه الحقّ، وتصحيحاً لما شابها من ملاحظ مختلفة.

وتجدر الإشارةُ إلى أن الملاحظ التي سأتناولها في هذا المقال لن تكون من مواضع الخُلْف التي يتسعُ فيها باب القولُ، ويحقّ فيها لكلّ باحثٍ وراسخٍ أن يجتهد، ويأخذ بما يراه صواباً من الآراء، بل ستقتصر على ما يجب إعادةُ النظر فيه، وتصحيحُه، إلا ما اقتضت الضرورةُ الإشارةَ إليه لداعٍ ما، وعلى الجُمْلة فالملاحظُ

= بعنوان " قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها " وصدر الثاني في الدورة السادسة والأربعين ١٩٧٨ - ١٩٧٩م ونشر في ملحق محاضر جلسات المجلس والمؤتمر ص ٢٣ - ٢٤ بعنوان " ضوابط رسم الهمزة " وهو المشروع الذي كان اقترحه د. رمضان عبد التواب واعتمده المجمع بعد مناقشته مع تعديل يسير، انظر القرارين مع التعديل في كتاب مشكلة الهمزة العربية ص ١٠٩ - ١١٦.

(١) اشتملت قائمة المصادر والمراجع على كثير من تلك الكتب، وقد أفدت منها في إعداد هذا البحث، ورأيت الاقتصاد في الحواشي بعدم الإحالة عليها إلا إذا اقتضت الضرورة ذلك.

علمية متنوّعة، تصحّح خطأً، أو تنفي شائبةً، أو تستدركُ نقصاً؛ أو تنبّه على زيادة لا وجه لإيرادها، أو على تنكّبٍ للدقّة؛ أو عدولٍ عن المصطلحات العلمية إلى غيرها؛ فضلاً عن ملاحظ أخرى منهجية، تدلّ على خلاف المنهج الصحيح المعتمد في كتب قواعد الكتابة، أو تشير إلى مواضع الاختلاف بين المنهج المرسوم في التقديم والمادة العلمية فيها.

إن النهوض بتصحيح ما جاء من أخطاء متنوّعة في كتاب المجمع (قواعد الإملاء) يكتسب أهمية كبيرة، لأنه صدر عن أعلى الهيئات العلمية المعنية بالحفاظ على اللغة العربية، وصونِها مما يتهددها، ومعالجةِ قضاياها المعاصرة، والنهوضِ بها، وتيسيرِها في التعلّم والتعليم، وتنميتِها لتواكب التطوّرَ التقني في جميع ميادين العلوم والفنون، إذ كان ما يصدر عنها من مطبوعات موضعَ ثقةٍ وتقدير من الخاصّة والعامّة، ومرجعاً يُحتكم إليه تصحيحاً وتخطئةً، وقدوةً يُؤتمّ بها في السلامة اللغوية، والدّقّة العلمية، وعلوّ الأساليب وبيانها، فضلاً عن الأمانة العلمية. ولا ريب أن هذا القدر الكبير من الأخطاء المختلفة التي شابت (قواعد الإملاء) تلك، لو وقعت في أيّ كتاب آخر من كتب قواعد الكتابة التي تصدرها دور النشر، على كثرتها، لما كان لها مثلُ هذا الشأن والأهمية. والنهوضُ بهذا الأمر يصبح ألزم وآكد إذا علمنا أن إنجاز (قواعد الإملاء) تلك استغرق نحو سنتين من عمل لجنة اللغة العربية وأصول النحو في المجمع، عقدت خلالها ستاً وعشرين جلسة في عام ٢٠٠٣م مستعينةً بملاحظات بعض أعضاء المجمع وغيرهم وبالتقرير المقدّم من لجنة وزارة التربية، لتطبعَ من بعدُ وترسلَ إلى وزارات: الإعلام، والتربية، والتعليم العالي، وغيرها من الجهات المعنية لاعتمادها والتزامها وتطبيقها[1].

(١) انظر التقرير السنوي لأعمال مجمع اللغة العربية بدمشق، دورة عام ٢٠٠٣م في مجلة المجمع، المجلد ٧٩، الجزء ٣، ص ٦٧٥. وسيرد النصّ بتمامه مع تفصيل وبيان في الفصل الأول، الملاحظات العامة، رقم (٨).

على أنه قبل إيراد تلك الملاحظات يحسن بيانُ الأسس التي يجب أن تُراعى في وضع قواعد موحّدة للإملاء العربي، أهمّها:

أ – الأصل في الإملاء أن يطابق الرسمُ الإملائيُّ (المكتوبُ) المنطوقَ به، ولكن هذا غيرُ متحققٍ في جميع اللغات المكتوبة، لذا كان من المعلوم لدى المختصّين أنه كلّما كان الاختلافُ بين المنطوق والمكتوب قليلاً ومضبوطاً ومقنّناً كانت اللغةُ مثاليةً في التعلّم والتعليم والمعالجة الحاسوبية. وكان مما تتميز به اللغةُ العربيةُ أن هذه الفروقَ جِدُّ قليلةٍ، وهي محصورةٌ في حالاتٍ معدودة، أو في بضعةِ قوانينَ تنتظمها، مما يجعل إتقانها ومعالجتها أمراً ميسوراً بخلاف ما في اللغات الأخرى.

ب – التقليل من القواعد ما أمكن، وجعلها مطّردةً شاملةً، وحصر حالات الاستثناء أو الشذوذ أو الخروج عن القاعدة في أضيق الحدود. وقد أثبتت المعالجةُ الحاسوبيةُ للغة العربية أنها من أمثل اللغات وأكثرها طواعيةً لتلك المعالجة، وذلك لغلبة المعيارية والاطّراد في قواعدها: الصرف، وقواعد الإملاء أو الكتابة، والنحو، والمعاجم. على ما في بعضها من اختلافٍ أو شذوذ، ولا يخرج عن ذلك إلا موضوعُ الدلالة، لخصوصية اللغة العربية، وتعقّد العلاقات الدلالية فيها، والتداخل الكبير بين الحقيقة والمجاز.

جـ – عدم الخروج عن الصور المألوفة في الطباعة والكتابة ما أمكن ذلك تحقيقاً لاستمرار الصلة بين القديم والحديث، وتيسيراً لقراءة التراث المطبوع والإفادة منه.

د – الحرص على الربط بين قواعد الإملاء والقواعد النحوية والصرفية تحقيقاً لأهدافٍ تربويةٍ وجيهة، وذلك لارتباط معارف المنظومة اللغوية.

هـ – لا يمكن الوصولُ إلى قواعد إملاء أو كتابة دقيقة وصحيحة وموحّدة (معيارية) تتجاوز ما أُخذ على ما سبقها من محاولات، سواء أكانت بحوثاً أم كتباً أو مشاريع، ويتحقّق لها الذيوعُ والانتشار، وتُعتمد في جميع مطبوعات

أقطار الوطن العربي وخارجه = ما لم يَجْرِ تخليصُها من الخلافات، والزيادات المقحمة، وتعدّد الوجوه، فضلاً عن الأخطاء العلمية والمنهجية والمصطلحية، مما نجد أمثلتَه واضحةً في كتبٍ غير قليلة من قواعد الكتابة، على ما بينها من تفاوت في المناهج والغايات؛ إذ يتسم غيرُ قليلٍ منها بالنقل والتكرار والمتابعة في الصواب والخطأ، وبإقحام موضوعات صرفية أو نحوية أو لغوية أو سواها، دون أيّ مسوّغ؛ لذا، كان من غير الصواب أخذُ جميع ما ورد فيها بالتسليم أو القبول دونَ تدقيقٍ أو تمحيص، لأن قدراً مما جاء فيها لا يعدو أن يكونَ خلافاتٍ، لا تنطوي على كبيرِ قيمةٍ، أو زياداتٍ من علوم مختلفة، لا وجهَ لإثباتها. على أنه يجب التنبيه إلى أن ما يجوز إيرادُه في بعضها، مما وُضع مرجعاً للخاصّة والأساتذة، وتغيّا أصحابُه الجمعَ والاستقصاءَ لكلّ ما يقع تحت أيديهم، والتوثيقَ لكلّ شاردةٍ وواردةٍ، بالإحالة على آراء المتقدمين ومقالاتهم وخلافاتهم ونقلها = لا يجوزُ فِعْلُ مثله لِمَنْ تغيّا الإيجازَ والاقتصادَ والإحكامَ والتقريبَ والتيسيَر وتخليصَ قواعد الإملاء أو الكتابة مما شابها من خلافات، وتعدّد في صور الرسم كما في جاء في " تقديم " المجمع لـ (قواعد الإملاء).

الفصل الأول

الملاحظات العامّة

أولاً: ملاحظات عامّة على الأبواب والموضوعات:

جاء ترتيبُ مادةِ (قواعد الإملاء) وتوزيعُها على الأبواب، وتقسيماتُها فيها، والتصرفُ في موضوعاتها، بزيادة ما ليس منها، وحذفِ ما هو منها = مغايراً لما هو مألوفٌ في أغلب كتب قواعد الكتابة، وقد نتج عنه خللٌ منهجي من جهة، وزيادةٌ ونقصٌ من جهة أخرى، ويظهر ذلك جلياً في الفهرس، فقد اشتملت (قواعدُ الإملاء) المتقدمة على أربعة أبواب، أولها: باب الهمزة بأنواعها الثلاثة: في أول الكلمة، وفي وسط الكلمة، والمتطرفة، وبعدها ورد تنوين الأسماء، وخُتم بهمزة

الوصل ! وثانيها: باب الألف اللينة موزّعةً على ثلاثة أقسام، الأول منها للمتوسطة، والثاني للمتطرفة، والثالث للألف اللينة في الأسماء الأعجمية ! وثالثها: باب الزيادة والحذف في الحروف، جاء في قسمين، الأول للزيادة: زيادة الألف، وألف الإطلاق، والواو، والثاني للحذف: حذف الألف، والواو. والباب الرابع للفصل والوصل والتاء المبسوطة والتاء المربوطة ! وخُتمت بالفهرس.

ويتجه على ما سبق بيانه وترتيبه في الأبواب وعناوينها وموضوعاتها جملةُ ملاحظ، هي:

١ – أُقحم موضوعُ تنوين الأسماء (ص ١٨) في الباب الأول المخصّص للهمزة، وظاهر أنه لا وجهَ لهذا الإقحام. وأما زيادةُ الألف لتنوين النصب وحده فموضعُه البابُ الثالث في مواضع زيادة الألف طرفاً. ومعلوم أن الهمزة على تعدّد صورها هي حرفٌ صامت غير الألف المدّيّة، وليس لتنوين النصب علاقةٌ برسم الهمزة إلا إنْ كانت متطرفةً مفردةً على السطر، فإنها ترسم شاذةً على نبرة إذا وليها تنوينُ النصب، أو ألفُ الاثنين، وسبقها حرفُ اتصال مثل: عبئاً وعبئانِ، شيئاً وشيئانِ. وهذا ما لم يَرِدْ في الكلام على تنوين الأسماء ثمّة.

وفي الباب الأول أيضاً جرى تأخيرُ الحديث عن همزة الوصل إلى نهاية باب الهمزة بعد تنوين النصب (١٩ – ٢٠) وهذا ليس صائباً، لأن موضعَها في الهمزة التي تقع أول الكلمة، وهي ـ كما هو معلوم ـ على نوعين: همزة وصل، وهمزة قطع، على ما بين الهمزتين من التباين في الصورة والماهية والمواضع، وعلى هذا كتبُ قواعد الكتابة، وسيرد لاحقاً في الملاحظات التفصيلية فضلُ بيانٍ لما شاب الكلامَ على الهمزتين من نقصٍ وخلل.

٢– وفي الباب الثاني اقْتُطِعَت الألفُ الليّنةُ في الأسماء الأعجمية (ص٢٦) من القسم الثاني الخاص بالألف الليّنة آخر الكلمة، وذلك في مقابل القسم الأول الألف الليّنة في وسط الكلمة، وجُعلت قسماً ثالثاً برأسه. وهذا لا يجوز، ولا

سابقةَ له في كتب قواعد الكتابة، لأن الألفَ الليّنة لا ترد إلا متوسطةً، أو متطرفةً في مواضعَ أو أنواعٍ من الكلمات، أحدها الأسماء الأعجمية.

٣- سقطت الألفُ التي تُزاد آخر الاسم المنصوب المنوّن من الباب الثالث الخاصّ بالحذف والزيادة في الحروف دون مسوّغ، على أهميتها وكثرة دورانها في العربية. كما أُفردت ألفُ الإطلاق (ص٢٩) بعنوان مستقلّ بعد زيادة الألف في الباب نفسه، ولا داعي لذلك، لأنها إحدى ثلاث ألفات تُزاد طرفاً، أولُها الألفُ التي بعد واو ضمير الجمع في الأفعال، وثانيها ألفُ الإطلاق، وثالثها ألفُ تنوين النصب السابقة.

٤- وفي الباب الرابع الخاصّ بالفصل والوصل أُقحمت فيه التاءُ المبسوطة والتاءُ المربوطة، وهي باب مفردٌ في كتب قواعد الكتابة، والموضوعان مختلفان، ولا رابطَ يجمع بينهما، ولا سابقة لهذا فيما أعلم.

٥- أغفلت (قواعدُ الإملاء) بابَ علامات الترقيم، على أهميته البالغة في تعيين مواضع الفصل، والوقف، والابتداء، وتحديد أغراض الكلام، وأنواع النبرات الصوتية في القراءة. ولا شكّ أن التزام علامات الترقيم على نحوٍ دقيق يعينُ على دقّة إدراك المعاني، وفهم العبارات، عندما تكون تقاسيمُها وأجزاؤها مفصولةً أو موصولةً بعلامات تبيّن أغراضَها، وتوضّح مراميها. لذلك كان بابُ الترقيم وعلاماته في العربية على قدرٍ كبير من الأهمية، وهو ما جعل كُتُبَ قواعد الكتابة لا تستغني عنه، بل حملت أهمّيّتُه بعضَهم على إفراده بكتاب، كما صنع أديبُ العربية وشيخُها أحمد زكي باشا، ومَنْ حذا حذوه من المعاصرين[١] على أن

(١) مثل كتاب (الترقيم وعلاماته في اللغة العربية) قدّم له بمقدمة مهمة واعتنى بنشره المرحوم عبد الفتاح أبو غدة، انظر الكتاب ص ٣ - ١٣، ونحوه كتاب (فنّ الترقيم وأصوله وعلاماته في العربية) لعبد الفتاح الحموز، وكتاب (الترقيم) لعبد الرؤوف المصري، وكتاب (مباحث في الترقيم) لصالح بن محمد الأسمري. وثمة كتب أخرى جعلت الترقيم في عنوانها قسيماً لقواعد الإملاء مثل (نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم) لمصطفى عناني، و(الوجيز في قواعد الكتابة والترقيم) لتوفيق أحمد حمارشة، و(الخلاصة في قواعد الإملاء وعلامات الترقيم) لنبيل مسعد السيد غزي، و(كيف تتعلّم الإملاء وتستخدم علامات الترقيم) لياسر سلامة، و(قواعد الكتابة والترقيم والخط) لسليم سلامة الروسان، وغيرها.

موضعَه جاء في أغلبها آخرَ الأبواب المتقدمة.

٦- عدم التزامِ منهجٍ علميّ محدّدٍ في معظم (قواعد الإملاء) وذلك يستغرق: عرضَ المادة العلمية، ومعالجتَها، وشرحَها، وتفصيلاتها، وأمثلتَها، وإيرادَ القواعد العامّة، والتعاريف، والملاحظات. وهذا يتجلّى بعقد موازنة بين ما جاء في أيٍّ باب منها وبين نظيرها في كتب قواعد الكتابة المعتمدة التي تقتصرُ على موضوعات هذا العلم، والتي عُرف أصحابها بالدّقّة ورسوخ القدم. ولعلّ خير مثال لذلك الإشارةُ إلى ما أصاب باب الهمزة من ضروب الخلل المنهجي والعلمي. وفي الملاحظ المتقدّمة وفيما سيأتي من ملاحظات مفصّلة موزّعة على الأبواب = غُنيةٌ عن الإطالة، وتحاشٍ للتكرار، وتوخٍّ للاختصار.

٧- جاء كتابُ (قواعد الإملاء) على كبيرِ أهميّته، وخطورةِ موضوعه، وعظيمِ الحاجة إلى مثله، وطويلِ انتظاره، دونَ المأمول منه في المادّةِ والمعالجةِ والمنهج، يشهد لذلك جميعُ ما في البحث. على أن ملاحظةً عامّة تتصل بالمنهج، تجلّت في خُلُوِّه من ذكر أسماء المصادر والمراجع التي جرى الاعتماد عليها، فلم يُشَر إلى أيٍّ منها في أيِّ موضع من الكتاب، على مسيس الحاجة إلى مثلها توثيقاً للمادّة، وتمكيناً للقارئ من التحقق والتثبت في كلّ ما يستوقفه، وبخاصّة الاجتهادات والآراء التي جاءت مسبوقةً دون أيّ إشارة إلى ذلك، خلافاً لما تقتضيه الأمانةُ العلمية التي يحرص عليها المجمعُ، ويلتزمها في مطبوعاته ومجلّته، ويُلزم بها المؤلّفينَ فيما ينشره لهم من كتب أو مقالات.

٨- يتصل بالملاحظة السابقة صدورُ (قواعد الإملاء) أيضاً غُفْلاً من اسم مَنْ نهض بإعدادها، أو شارك فيها، أو أشرف عليها، أو راجعها، أو نظر فيها، أو كتب ملاحظات عليها، وذلك خلاف ما جاء في التقرير السنوي عن أعمال المجمع في دورة عام ٢٠٠٣م الذي نُشر في مجلة المجمع، فقد عُزيت فيه تلك القواعدُ إلى لجنة اللغة العربية وأصول

النحو التي " عقدت ستاً وعشرين جلسة أثناء العام ٢٠٠٣ تمّ فيها ما يلي:

أ – وضع (قواعد الإملاء) بالاستعانة بملاحظات بعض أعضاء المجمع، وملاحظات الأستاذ عاصم البيطار، والدكتور مازن المبارك، والتقرير المقدّم من لجنة وزارة التربية، وإحالتها لتعرض على مجلس المجمع للموافقة على طبعها، ثم إرسالها إلى وزارة الإعلام ووزارة التربية ووزارة التعليم العالي وسائر الجهات المعنية "(١).

على أنني سمعت من الأستاذ الدكتور مازن المبارك خلاف ذلك، فقد قرأ عليه الأستاذ المرحوم عاصم البيطار قدراً ضئيلاً منها في نحو صفحتين من قواعد رسم الهمزة، وتحفّظ على ما ورد فيهما من أخطاء(٢). وتكرّر هذا العزو إلى اللجنة نفسها في التقرير السنوي عن أعمال المجمع في دورة عام ٢٠٠٤م، واللفظ ثمّة "كان أهمُّ ما قامت به من أعمال: وضعَ قواعد الإملاء وإحالتها على مجلس المجمع (الذي أقرها في جلسته العاشرة) والاقتراح على المكتب طباعتها في كتيّب وتوزيعه "(٣). على أن آخرَ ما وقفت عليه كان جوابَ الأستاذ الدكتور إحسان النصّ عن سؤالٍ وجّهه إليه الأستاذ عادل أبو شنب في لقاء علميّ موثّق: " ما الذي تعدّه الآن ؟ " قال: " أعددت كتاب (قواعد الإملاء) وأعمل في تصحيح الأخطاء الشائعة وما أكثرها "(٤). ولا يخفى أن صدورها غُفلاً من الاسم جاء خلاف المألوف في الأعمال العلمية الجادّة التي تقتضي تحديدَ المسؤولية العلمية. ولا يغني عنه صدورُها تحت اسم المجمع وشارته، إذْ لو صحّ ذلك لوجدنا نظيراً لها في مطبوعات المجمع السابقة، على كثرة عددها، وجليل قيمتها، وقِدَم العهد بها،

(١) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٧٩، الجزء ٣، ص ٦٧٥.

(٢) العبارة المثبتة سمعتها من أستاذنا الدكتور مازن المبارك غيرَ مرةٍ في غيرِ ما مجلسٍ، وقد استأذنته فيما أثبته بلفظي فأقرّه.

(٣) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد ٨٠، الجزء ٢، ص ٤٧٩ – ٤٨٠.

(٤) مجلة المعرفة، العدد ٥١٤، تموز ٢٠٠٦م، ص ٣٢٥.

وشهرة هذا الأمر تغني عن نصب الأدلة عليه، لأنها تطالع القارئَ في كلّ ما يصدر عن المجامع اللغوية والمؤسسات العلمية والجامعات وجهات النشر المسؤولة الجادّة، ولا يُلتفت إلى ما قد يخرج عن ذلك لخصوصية فيه، كأن يكون الكتابُ سجلاً لقرارات أو قوانين أو لبحوث قُدّمت في ندوات علمية أو مواسم ثقافية أو ما أشبهها. وكذلك لا يغني عنه ما ورد في (قواعد الإملاء) من الحديث بصيغة الجمع في مواضع من تقديمها، أو بصيغة الإجماع في الرأي على ضرورة وضع قواعدَ للإملاء العربي، تتحقق فيها الشروطُ المتوخّاة، أو في أنْ تلقى القواعدُ التي انتُهي إليها رضا الكاتبين عنها، أو ما أشبه ذلك؛ لأن جُلّ أعضاء المجمع ليسوا من ذوي الاختصاص في علوم العربية. ومعلوم أن إجماعَهم على (قواعد الإملاء) تلك، إن تحقّق، قد ينجح في جعل بعض أهل العلم يتهيبون نقدها أو تصحيحها تقديراً لمكانة المجمع العريقة، ولكنه لا يضفي الصوابَ عليها، ولا يرفع من شأنها، ولا يمنحها الشرعيةَ، ولا يكتب لها السيرورةَ في التطبيق أو الاستعمال، إذ لا يجدي في مثل هذا إلا إجماعُ ذوي الاختصاص.

ثانياً: ملاحظات عامّة مختلفة

١- عدم التمييز بين الحالاتِ الشاذة التي لا تنطبق عليها القاعدةُ، والحالاتِ المعيارية التي تستغرقها القاعدةُ المطردة، وأوضح ما ظهر ذلك في قواعدِ رسم الهمزة وسطاً وطرفاً من الباب الأول، وفي قواعدِ رسم الألف الليّنة طرفاً من الباب الثاني. وسيأتي في الملاحظات التفصيلية الموزّعة على الأبواب فضلُ بيانٍ وتوثيق.

٢- إيراد السماعي غُفلاً من النصّ أو من التنبيه عليه، إذ كان قليلاً يُحفظ ولا يُقاس عليه، كما في الأسماء السماعية المعدودة المبدوءة بهمزة الوصل (ص١٩) فقد ذُكرت بعد مواضع همزة الوصل دون أيّ تنبيه أو إشارة إلى ذلك، واللفظ ثمّة " ووقعت هذه الألف في طائفة من الأسماء منها: اسم، اسمان، اثنان، اثنين، اثنتان،

اثنتين، ابن، ابنة، امرؤ [امرأً وامرئٍ] امرأة، امرأتان، ايمُن الله [ألف هذه الكلمة ألف وصل عند النحاة، وهمزة قطع عند آخرين، أما أيم الله فهمزتها همزة قطع]" .

٣- مضت الإشارةُ إلى سقوط باب علامات الترقيم من (قواعد الإملاء) وقد لوحظ قلّةُ التزامها أحياناً، أو عدم الدّقّة في التزامها، على أهمّيّتها الكبيرة التي سلف بيانها[١]، وفي غير قليلٍ ممّا نقلته عن (قواعد الإملاء) ما يشيرُ إلى صحّة ذلك، لأنني حافظت فيه على صورته التي ورد بها مطبوعاً، لبيان ما فيه من ملاحظ.

٤- العدول أحياناً عن المصطلحات العلمية الدقيقة المعتمدة في كتب قواعد الكتابة إلى عباراتٍ عامّة، أو مصطلحاتٍ خاصّة، جاءت غيرَ دقيقة، أو مجانبةً للصواب، وأحياناً لا سابقَ لها، ومن أمثلته:

أ - تسمية الألف الزائدة طرفاً لتنوين النصب بأنها ألف مدّ (ص١٧) والنصّ بتمامه " إذا لم تتصل الهمزة المتطرفة بما قبلها أو وقع قبلها واو المدّ أو واو ساكنة وكان الاسم منصوباً رُسمت الهمزة منفردة وألحقت ألف المدّ بآخر الاسم " . وهذا غير صحيح، فهي ألف زائدة رسماً، ولا تنطق إلاّ عند الوقف، وتسقط من النطق وصلاً، وسيرد في الكلام على الهمزة المتطرفة زيادةُ بيان.

ب - استعمال مصطلحات ذاتية أو تعبيرات غير دقيقة، لا تقرّها العربيةُ، ولا أصل لها في كتب الأقدمين، ولا في المعتمد من كتب المعاصرين. وهذا بيّنٌ فيما ورد تحت عنوان (ملاحظة) من تسمية همزة الوصل عند الابتداء بها "ألفاً مهموزة" بدل (تنطق همزة) وجعل رسمها " ألفاً غير مهموزة " بدل (ترسم ألفاً) واللفظ ثمّة (ص١٩): " إذا ابتُدِئ بألف الوصل نُطِقت ألفاً مهموزة، ولكنها تُرسم ألفاً غير مهموزة، وإذا سُبقت بحرف أو اسم أو فعل (في الدرج) رُسمت ولم تُهمز " . وظاهر أن الحديث عن نطقها ورسمها بدءاً ووصلاً كان غير

(١) انظر مثلاً: ص ١٧ الفقرتين ج، د. ونحوه أيضاً كثير مما نقلته عن (قواعد الإملاء) التي حافظت على ما ورد فيها من علامات الترقيم أيّاً كانت صورتها أو قدرها.

دقيق، بل لا سابقة له، ومن المعلوم والمشهور أن في العربية حرفين: الهمزة والألف، وليس فيها ألف مهموزة، ولا ألف أخرى غير مهموزة، وهذا إنْ لم يكنْ خطأً فهو تجوّزٌ في العبارة غير مقبول.

ج – استعمال مصطلح " رسمت على ياء غير منقوطة " (ص١٦و٢٣) وذلك في بيان صورة رسم الهمزة المتطرفة المكسور ما قبلها بدل: رسمت على صورة الياء، أو رُسمت ياءً، أو رسمت ياءً مُرْسَلةً، أو مُهْمَلَةً، على حدٍّ تعبير بعضهم. وهذا مصطلح مبتدعٌ لا أصل له، إذ ليس في العربية إلاّ الياءُ والألفُ الليّنة التي ترسم على صورة الياء، إذا وقعت طرفاً في الأسماء والأفعال في الثلاثي، إن كانت منقلبةً عن ياء، وفيما فوق الثلاثي، أيّاً كان أصلُها، ما لم تُسبق بياء، نحو (هُدى – قضى – أعطى – انتهى – استغنى) على تفصيلٍ موضعُه في قواعدِ رسمِ الألف الليّنة طرفاً، وفي الأسماءِ المقصورة والأفعالِ المعتلة الناقصة في الصرف. وإن جاز في مثله أنْ يُقال للشُّداة من المتعلمين تيسيراً وتوضيحاً فلا يجوز إيرادُه في كتاب يصدر عن المجمع، يقتدي به الناس. ومن فضول القول الإشارةُ إلى أنه لا يُلتفت إلى ورود مثله في مصنَّفات المحدثين التي حفل بعضُها بإيراد الغثّ والسمين، والصواب والخطأ، مما لا سبيل إلى حصره، ولا فائدة في تتبعه. وسيتكرّر نظيرُه في مواضع مختلفة، تغني الإشارةُ إليها هنا عن تكرار الحديث عنها.

د – استعمال تعبيرات غير قائمة، تجافي الدقّة المتوخّاة في كتاب مثله، يعلّم أصول الكتابة الصحيحة، مثل قولهم (ص١٦): " خضعت لقواعد الهمزة المتوسطة أو فتخضع كتابة الهمزة لقواعد الهمزة المتوسطة ". ومعلوم أن استعمال الخضوع للدلالة على رسم الهمزة وفق القاعدة هو خطأٌ شائعٌ، وغيرُ دقيقٍ، ولو قيل: عُومِلَت معاملة الهمزة المتوسطة، لكان أولى. ومثله عبارة(ص١٧): "وُضِعَت على نبرة ". وظاهر ما في مصطلح الوضع من عموم يجافي الدّقّة، ومن عدولٍ غيرِ مسوّغٍ عن المصطلح الشائع والدقيق: رُسِمَت أو كُتِبَت.

هـ – هناك أمثلةٌ لظاهرة عدمِ إحكام الصياغة، وعدمِ الدّقّة أحياناً، والحشوِ والزيادة، بلا داعٍ أو مسوّغٍ، وأمثلتُه ظاهرةٌ في كثير من الفقرات حتى في القواعد العامة، على تفاوتٍ فيما بينها، ومن أمثلة ذلك ما ورد في همزة الوصل(ص١٩) تحت عنوان (ملاحظة) لدى تفصيل ما قد يسبق همزةَ الوصل من اسم أو حرف أو فعل، ثم إتباعها بالنص على أنها (في الدَّرْج) رُسمت، ولم تُهمز في النطق، مع أن مصطلح الدَّرْج المعتمد مُغْنٍ عن جميع ذلك.

و – اشتملت (قواعدُ الإملاء) على اجتهادات شخصية، وردت في مواضع مختلفة من بابي الهمزة، والزيادة والحذف، جاءت مصدرةً برأي القدماء غالباً، ومتبوعةً أحياناً بـ " والرأي " خلافاً لما ذهبوا إليه، وهي على الجُملة: حذف الألف وسطاً من (مئة)، و حذف الواو من (عَمْرو)، ورسم الهمزة المتوسطة المفردة بين واوين على واو (وَؤُول)، ورسم الهمزة المتوسطة بعد واو ساكنة أو بعد واو مضمومة مشدّدة على واو (ضَوْؤُكَ ـ تَبَوُّؤُكَ)، وإثبات الألف المحذوفة وسطاً في أسماء الأعلام (الرحمان ـ ياسين ـ الحارث ـ مالك ـ إسماعيل ـ إبراهيم ـ إسحاق ـ هارون ـ وغيرها) ما عدا (الله ـ طه)، وإثبات ألف (يا) الندائية إذا اتصلت بالأعلام وبعض الأسماء المبدوءة بهمزة (يا أسعد ـ يا أهل ـ يا أيّها ـ يا أيّتها)، وإثبات الواو المحذوفة وسطاً إذا سبقت بواو (داوود ـ طاووس – راووق ـ ناووس). وهذه الاجتهاداتُ أو الآراءُ ـ وإن وافقت الصوابَ أحياناً ـ هي مسبوقةٌ بما ورد في بعض كتب قواعد الكتابة التي صدرت في النصف الثاني من القرن الماضي، دون أيّ إشارة إلى هذا في أيّ موضع منها(١).

(١) انظر مثلاً (الإملاء والترقيم في الكتابة العربية) ص ١٠٩–١٢٦، الباب التاسع الموسوم بـ (قواعد الإملاء على بساط البحث) لعبد العليم إبراهيم. وهي منثورة على موضوعاتها في كتيّب (قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية) لمحمد علي سلطاني.

الفصل الثاني

الملاحظات التفصيلية

ملاحظات على الباب الأول

تضمّن هذا البابُ الموسومُ بـ (الهمزة) قواعدَ رسمِ الهمزة موزّعةً على ثلاثة أقسام، أولها : الهمزة في أول الكلمة، وثانيها : الهمزة في وسط الكلمة، وثالثها : الهمزة المتطرفة، تلاها تنوينُ الأسماء، ثم همزةُ الوصل(ص٧–٢٠) . ويتّجه على ما سبق ملاحظُ مختلفة سترد موزّعةً على الموضوعات السابقة .

أولاً : الهمزة في أول الكلمة

هناك جملةُ ملاحظَ على ما ورد في الحديث عن الهمزة أولَ الكلمة، وهي النوع الأول من باب الهمزة (ص٧–١١) :

١ – جاء بناءُ الكلام ثمّةَ خلاف المألوف الذي جرت عليه كتبُ قواعد الكتابة من : بيان حقيقة الهمزة التي تقع في أول الكلمة، وأنها على نوعين، الأول : همزة الوصل (تعريفها، مواضعها، القياسية في الأفعال والأسماء والحروف، والسماعية في بضع كلمات، حركتها، حذفها) . والثاني : همزة القطع (تعريفها، مواضعها في الأسماء والأفعال والحروف) . وأما في (قواعد الإملاء) فلم يكن حظُّ همزتي الوصل والقطع فيها إلا بضعةَ أسطرٍ من أصل خمس صفحات، جاءت على نحوٍ غير دقيق متداخلةً ومتقطعةً، والباقي تفصيلاتٌ وأمثلةٌ كثيرةٌ مقحمة، ليست من أصل الموضوع، من مثل : اجتماع همزة الوصل مع همزة القطع التي تقع فاءً في الثلاثي المهموز مجرداً، ومزيداً في الخماسي والسداسي، وفي مصادر تلك الأفعال . وموضع هذا كما هو معلوم الهمزة المتوسطة حكماً، لأن همزة فاء الكلمة تُعاملُ معاملةَ الهمزةِ المتوسطة (ائْتِ ـ ائْتَزَرَ ـ ائْتِلاف) . ومن مثل : اجتماع همزتي قطع في أنواعٍ من الكلمات، الأولى مفتوحة والثانية ساكنة، وما ينتج عنهما من

إبدالهما ألفاً ممدودة (آمُرُ – آنَسَهُ – آداب – آنِيَة – آكِل – آزَرَهُ). وظاهر أن هذه التفصيلات وأمثلتها لا وجه لإيرادها هنا، ولذلك لم ترد في جُلّ كتب قواعد الكتابة، إذ كان موضعُها كتبَ الصرف.

٢ – جرى تأخيرُ الكلام المفصّل عن (همزة الوصل) وموضوعاتها إلى آخر باب الهمزة (ص ١٩–٢٠) أي بعد تنوين الأسماء، وما سبقه من الهمزة المتطرفة، وقبلها المتوسطة. وهذا خلافُ المنطق في الترتيب، وما استقرّ عليه الأمرُ في كتب هذا العلم، وقد نتج عنه تجزئةُ أوصال الموضوع الواحد. على أن تفصيل الحديث عن همزة الوصل ثمّة جاء غيرَ منهجي ولا منظّم، وتعوزه الدّقّة والتمام، خلاف ما تورده كتبُ قواعد الكتابة من موضوعات، تقدّمت الإشارةُ إليها آنفاً.

فقد اشتمل الحديثُ عنها على كلامٍ عامّ في أربعةِ أسطرٍ عن علةٍ مجيء همزة الوصل، ووقوعِها في أمر الثلاثي وما فوق الرباعي في الأفعال والمصادر، ثم أُتبعتْ بالأمثلة موزّعةً على هذه المواضع الثلاثة، وخُتمتْ بوقوع هذه الهمزة في طائفة من الأسماء، والنصّ في نهايتها على أنها تقعُ أيضاً في (أل) التعريف، وبعد ذلك ملاحظة عن نطقها بدءاً ووصلاً متبوعةً بأمثلةٍ توضّحها، تلتها ثلاثةُ أسطرٍ فقط عن همزة القطع مع أمثلةٍ عليها. ويتّجه على ذلك ملاحظُ، منها:

أ – كان العدولُ عن تعريف همزة الوصل إلى كلام عامّ يعلّل مجيئها، دون أن يُحدّد طبيعتَها بما يميزها عن همزة القطع، غيرَ صائبٍ وخلافَ المألوفِ والمشهور فضلاً عن المنهج العلمي.

ب – إيجازُ الإشارة إلى المواضع ثم إيرادُها مفصلةً تحت الأمثلة، جاء غيرَ سديد، فقد كان الصوابُ إيرادَها موزَّعةً على مواضعها في نوعين: القياسي في الأفعال والأسماء والحروف، ثم السماعي في الكلمات المعروفة.

جـ – إهمالُ النصِّ على أن ورودها في طائفة من الأسماء هو أمرٌ سماعيٌّ، ولو

كان تركُ النصِّ عليه مُغنياً عن التصريح به، إذ قد يُفهم استنتاجاً، لما نصّت عليه كتبُ قواعد الكتابة.

٣ – جاء الحديثُ عن همزة القطع غايةً في الإيجاز، وعلى نحوٍ مُخِلٍّ (ص٢٠) فقد سقطت من العنوان المتقدّم "همزة الوصل" وكان حظُّها ثلاثةَ أسطرٍ في نهاية الحديث عن همزة الوصل متبوعةً ببضعةِ أمثلةٍ اكتفاءً بما ورد في همزة الوصل، لأن الهمزةَ في غير تلك المواضع تكون همزةَ قطع، ومع ذلك جاءت غيرَ دقيقة، واقتُصِرَ فيها على الإشارة إلى أنها ترد " في جميع الحروف باستثناء (أل) التعريف، وفي جميع الأسماء باستثناء الأسماء المذكورة آنفاً ". والوجه أن تُذكرَ همزةُ القطع في العنوان مقرونةً بقسيمتها همزة الوصل، وأن يُذكرَ تعريفُها بما يكشفُ عن ماهيتها وصورتها، وأن تُذكرَ مواضعُها موزّعةً على الأسماء والأفعال والحروف، كما جرى عليه الأمرُ في كتب قواعد الكتابة، وهذا أولى من إقحام ما لا علاقة له بالموضوع. على أن فيها إلى ذلك نقصاً، يبدو جلياً في سقوط الإشارةِ هنا إلى موضعها في الأفعال في كلٍّ من: الثلاثي المهموز الفاء، والثلاثي المزيد بالهمزة في أوله في الماضي والأمر والمصدر (الرباعي): (أمَرَ-أكْرَمَ-أكْرِمْ-إكْرام). وأما عدمُ الدّقّة فمرده إلى النصّ على أنها تكون في جميع الحروف باستثناء (أل) التعريف، والأولى أن يقال في التعبير عنها: تكون في جميع حروف المعاني المبدوءة بهمزة ما عدا (أل) التعريف.

ثانياً: الهمزة التي في وسط الكلمة

ثمّة ملاحظُ على النوع الثاني، وهو (الهمزة التي في وسط الكلمة) فقد استغرق الحديثُ عنها أربع صفحات(١٢– ١٥) من (قواعد الإملاء):

١ – استُهلّ بعنوان " القاعدة العامّة " وردت تحته ثلاثةُ أسطر جاءت أقربَ إلى الشرح والتفصيل منها إلى القاعدة أو القانون، إذ اقتُصِرَ فيها على النظر إلى حركة

الهمزة وحركة ما قبلها، ثم رسمها في صورة أقوى الحركتين، ثم بيان ترتيب الحركات، تلتها تطبيقاتٌ على القاعدة العامّة في ثلاثة فروع، بينهما ملاحظتان. ويتّجه على ما سُمّي بالقاعدة العامّة نقصٌ وقدرٌ من عدم الدقّة والإحكام، فقد أُهملت الإشارةُ إلى التوسط العارض للهمزة، وهو ما يسميه بعضهم بالهمزة شبه المتوسطة، وجاء الحديثُ عنها في الهمزة المتطرفة (ص١٦) ونُصّ عليه ثمّة أنها تخضعُ لقواعد الهمزة المتوسطة. والوجهُ النصُّ على التوسّط العارض في موضعه من قاعدة الهمزة المتوسطة، وإيرادُ أمثلته فيها، كما يجب إعادةُ النظر في القاعدة العامة لتكونَ محكمةً موجزةً، نحو قولنا: تُرسمُ الهمزةُ المتوسطة على حرف يناسبُ أقوى الحركتين سواء أكان توسّطُها أصلياً أم عارضاً.

٢ – وردت ملاحظةٌ في نحو ثلاثةِ أسطرٍ عن زيادة القدماء الألفَ في لفظ (مائة) لدواعٍ زالت بإعجام العربية، تلاها اقتراح كتابتها بحذف الألف وفقَ القاعدة العامة خلافاً للقدماء، وذلك آخر " تطبيقات على القاعدة العامة " للهمزة المتوسطة إن كانت مكسورةً أو كان ما قبلها مكسوراً (ص١٣). وظاهر أن موضوعَ الملاحظة من قضايا باب الزيادة والحذف في الحروف لدى الحديث عن زيادة الألف وسطاً (ص٢٨) ولكنه اقتصر ثمّة على زيادة الألف طرفاً، وأُغفِلت زيادتها أولاً ووسطاً، وذلك خلاف ما في كتب قواعد الكتابة.

٣ – خُتم الكلامُ على الهمزة المتوسطة بـ (ملاحظات) خمسٍ، تضمنت ثلاثٌ منها أرقامها (٣و٤و٥) الحالاتِ الشاذّةَ المشهورةَ في الهمزة المتوسطة، دون أيِّ إشارةٍ إلى أنها تخرج عن القاعدة أو شاذّة، على ملاحظ فيها سترد قريباً.

أ – خُصّصت الملاحظةُ الأولى منها للهمزة المتوسطة التي تُرسم مفردةً لوقوعها بين واوين كراهيةَ توالي الأمثال على رأي القدماء مثل (وَؤُول) وكان الرأيُ كتابتها على واو وفقَ القاعدة. وهذا اجتهادٌ يخالف المألوفَ والمشهورَ قديماً

وحديثاً من قواعد الكتابة والشروطَ المتوخّاةَ التي مضت في التقديم من الحرص على إبقاء الصلة بين كتابتنا وكتابة الأقدمين. أعتقد أن منهجَ الأقدمين أولى بالاتباع، لأن استكراههم رسمَ ثلاثِ واواتٍ له ما يسوّغه، وهذا يبدو جلياً بالموازنة بين الصورتين في نحو (مَوْؤُوْدة – مَوْءُوْدة) .

ب – وكانت الملاحظةُ الثانيةُ خاصّةً باجتماع الهمزة المتوسطة المفتوحة المسبوقة بفتح مع ألف المدّ، وإبدالهما مدّة فوق الألف (شآم ـ مآل) . وهذه لا بأس في إيرادها هنا، وإن كان موضعُها كتبَ الصرف في أحكام التقاء الهمزة والألف .

وأمّا حالاتُ الشذوذ في الهمزة التي في وسط الكلمة فهي مشهورةٌ، وترتبطُ بحروف المدّ الثلاثة التي تسبقها، الأولى : الهمزة المتوسطة المفتوحة بعد ألف ترسم مفردةً مثل (براءَة ـ تساءل) . والثانية : الهمزة المتوسطة المفتوحة أو المضمومة بعد واو ساكنة ترسم مفردةً مثل (مروْءَة ـ ضَوْءُه) . وهذا خلافُ ما ورد في (قواعد الإملاء) فقد جُعلت الشاذّةُ، وهي المتوسطةُ المضمومةُ بعد واو ساكنة مع القياسية، وهي المضمومةُ بعد واو مضمومة مشدّدة، ونُصّ على أنهما ترسمان على واو (ضَوْؤُك – تَنُوْؤُونَ – تَبَوُّؤُكَ) ونُصّ على أنه خلافُ ما جرى عليه القدماءُ من رسم الهمزة مفردةً. أرى أن الفصلَ بين حالتي الشذوذ في الهمزة المتوسطة المفتوحة والمضمومة بعد واو ساكنة اجتهادٌ غيرُ صائب، وإن وافق بعضَ ما ورد في الكتب. وأما كراهية توالي الأمثال فقد مضى الحديثُ عن مثله في الملاحظة الأولى بما يغني عن الإعادة.

ثالثاً : الهمزة المتطرفة

كذلك يتّجه على النوع الثالث المخصّص لـ (الهمزة المتطرفة)(ص١٦–١٧) بعضُ الملاحظات :

– أولها : يتعلق بلفظ القاعدة العامّة، فقد جاء أقربَ إلى الشرح منه إلى

القاعدة المُحْكَمة الموجزة، إذ نصّ على أنها " ترسم بحسب حركة ما قبلها، سواء أكان ما قبلها حرفاً صحيحاً أم معتلاً " . وفي هذا إغفالٌ لجوهر القاعدة، وهو الرسمُ على صورة حرف يناسب حركةَ ما قبلها، فضلاً عن الحشو عند النص على طبيعة الحرف الذي قبلها، إن كان صحيحاً أو معتلاً، لأن القاعدة التي تحكمها هي حركةُ الحرف الذي قبلها، لا طبيعته صحّةً واعتلالاً .

– ثانيها : يتصل بالفقرة (أ) التي تضمّنت شرحاً للقاعدة العامّة والأمثلة عليها، إذ جاء في آخرها ما لفظه " فإن كان ما قبل الهمزة المتطرفة ساكناً كتبت مفردةً مهما تكن حركتها، سواء في الاسم أو في الفعل " . وهذا مثالٌ على زيادة ما لا داعي له من الاحتراز في الحركة أو في نوع الكلمة اسماً كانت أو فعلاً، إذ يكفي أن يقال في القاعدة : فإن كان ما قبلها ساكناً كُتبت مفردةً . وأمّا التعبير عن سابقتها بلفظ " وإن كان ما قبلها مكسوراً رسمت على ياء غير منقوطة " . فقد مضى الحديثُ عنه .

– اشتملت الفقرةُ (ب) من الهمزة المتطرفة على الهمزة المتوسطة حُكماً، أو المتوسطة توسطاً عارضاً، أو شِبْهَ المتوسطة، مع أمثلتها، وقد مضت الإشارةُ إلى سقوطها من موضعها في الهمزة المتوسطة في التعريف والشرح في الفقرة (أ) من (٣) . ويتّجه عليها ملاحظتان، الأولى : علميةٌ، وذلك في التعبير عنها بلغة أقربَ إلى الشرح والتفصيل منها إلى القاعدة المحكمة، والثانية : منهجية، لإيرادها في الهمزة المتطرفة خلافاً للقاعدة والمشهور والمعتمد في قواعد الكتابة، ثم النصّ عليها بآن واحد أنها تخضع لقواعد الهمزة المتوسطة، واللفظ ثمّة " إذا وقع بعد الهمزة المتطرفة ضمير نصب أو ضمير جر أو ياء المتكلم أو واو الجماعة خضعت لقواعد الهمزة المتوسطة " . وهذا التفصيلُ حشوٌ يغني عنه كلمةٌ واحدةٌ آخرَ تعريف الهمزة المتوسطة بأنها " ترسم على حرف يناسب أقوى الحركتين سواء أكان

توسُّطُها أصلياً أم عارضاً " . وأما استعمال كلمة (خضعت) فقد مضى بيان ما فيها .

– تضمنت الفقرةُ (ج) الحالةَ الشاذّةَ الوحيدة في الهمزة المتطرفة عندما تكون مفردةً قبل تنوين النصب، وقبلها حرفٌ يقبل الوصل بما بعده، فإنها ترسم خلافَ القاعدة على نبرة، مثل (عِبْئاً – شَيْئاً) . وقد جاء لفظُ القاعدة غيرَ محكم، ولم يُنصّ فيه على شذوذِها، ولفظها ثمّة " إذا سبقت الهمزة المتطرفة بياء المدّ أو ياء أصلية، وكان الاسم منصوباً وُضِعَت على نبرة وألحقت بها الألف " . والملاحظ أن غياب التفريق بين ما تنطبقُ عليه القاعدةُ وما يشذُّ عنها كان سمةً عامةً في (قواعد الإملاء) وكأن المنهج المتبع هو جمع كلّ التفصيلات والشروح والأمثلة تحت القاعدة موزعةً على فقراتٍ كثيرةٍ بلا منهج ينتظمُها، أو يسوِّغُ تعددها وموضوعاتها، وقد مضى نظيرُه فيما شذَّ عن الهمزة المتوسطة، وسيأتي لاحقاً ما يؤكّده . وأما استعمال كلمة (وضعت) في التعريف المتقدّم موضعَ المصطلح الشائع المعتمد في كتب قواعد الكتابة (رُسمت أو كُتبت) = فهو أمر غير دقيق، لأن دلالة الوضع عامّة، ودلالة الرسم أو الكتابة خاصّة .

– وأمّا الفقرة (د) فقد جاءت في تسعة أسطر، وتضمنت أمرين، لا وجه لإيرادهما :

أولهما : يتناولُ صورةَ الهمزة المتطرفة التي ترسم مفردةً لسكون ما قبلها، صحيحاً كان أو مدّاً، متبوعةً بتنوين النصب، أو غيرَ متبوعة، مثل (جُزْءاً – هُدُوءاً – ضَوْءاً) . وهذه حالةٌ تستغرقها القاعدةُ، لا تحتاج إلى إفرادها بنوع مستقلّ . وأمّا صياغتها فلم تكن محكمة، فضلاً عما فيها من خطأ في المصطلح واللغة، واللفظُ ثمّة " إذا لم تتصل الهمزة المتطرفة بما قبلها أو وقع قبلها واو المدّ أو واو ساكنة وكان الاسم منصوباً رسمت الهمزة منفردةً وألحقت ألف المدّ بآخر الاسم " . وظاهر أن

تسمية الألف الزائدة لتنوين النصب بأنها (ألف المدّ) كلام غير دقيق، مضت الإشارة إليه، لأن حقيقةَ التنوينِ هي نونٌ ساكنة، وهذه الألفُ زيدت رسماً فقط، وهي لا تنطق ألفاً إلا عند الوقف عليها، وتسقط من النطق وصلاً، لذلك لا تُسمّى ألفاً مدّية.

وثانيهما: كان تكراراً لما سبق في الفقرة السابقة (ج) إذا اتصلت الهمزة بما قبلها، مثل (بُطْئاً – شَيْئاً).

– كذلك جاءت الفقرةُ الأخيرة (هـ) مقحمةً، وهي تخصّ إحدى الحالات الأربعِ المستثناةِ من زيادة الألف طرفاً لتنوين النصب، وذلك إذا كانت الكلمةُ منتهيةً بهمزة بعد ألف، مثل (قضاءً). ومعلوم أن هذه الحالاتِ موضعُها بابُ الزيادة والحذف في الحروف(٢٨) وهي في زيادة الألف طرفاً. ولا يسوغُ إيرادُها هنا لمجرد التنبيه على أن تنوين النصب يكون فوق الهمزة دونَ زيادةِ الألف، ولو صحَّ ذلك لكان الواجبُ الاستقصاءَ بإيراد الحالة الثانية الشبيهة بها، وهي الهمزةُ المتطرفة فوق ألف، إذا نُوّنت تنوينَ النصب، فإن التنوين يرسم فوق الهمزة، ولا تُزاد فيها الألفُ، مثل (ملجأً – نبأً).

لقد سبقت الإشارةُ في صدر الملاحظات العامّة إلى أن إيراد (تنوين الأسماء) في الباب الأول المخصص للهمزة عقب الهمزة المتطرفة(ص ١٨) مقحمٌ لا وجه له، ولا يسوّغه وروده في بعض المصنفات. وأمّا وجودُ علاقةٍ بين تنوينِ النصب ورسمِ الهمزة المتطرفة المفردة، سواء أكان ما قبلها حرفاً مفصولاً أو موصولاً = فقد جرى عرضه مفصّلاً مع أمثلته في صفحة كاملة (ص١٧).

ملاحظات على الباب الثاني

اشتمل البابُ الثاني الموسومُ بـ (الألف اللينة) على قواعد رسم الألف اللينّة موزّعةً على أقسامٍ ثلاثةٍ، أولها: الألفُ الليّنة في وسط الكلمة، وثانيها: الألفُ

الليّنة في آخر الكلمة، وثالثها: الألفُ الليّنة في الأسماء الأعجمية ص(٢١- ٢٥). ويتّجه على ما ورد في هذا الباب جملةُ ملاحظ، يمكن إيجازها بما يلي:

١ - جاءت القاعدةُ العامّةُ للألف الليّنة في وسط الكلمة غيرَ دقيقة، وشابها نقصٌ وزيادةٌ، إذ أُغفل مصطلحُ التوسُّطِ العارضِ، وأُقحم فيها مصطلحُ المحوَّلة عن الأصل، ومصطلحُ المزيدة، ولذلك وردت الأمثلةُ ناقصةً، لأنها خلت من أمثلةِ أنواعِ التوسُّطِ العارض في الأفعال والأسماء والحروف، ولفظها " ترسم الألف اللينة التي تقع في وسط الكلمة ألفاً في جميع الأحوال سواء أكان توسطها من حيث الأصل أم كانت محوّلة عن أصل أم مزيدة، وسواء أوقعت في اسم أم في فعل ". وقد كان يغني عن هذه القاعدة المطوّلة القول: تُرسم الألفُ اللينة في وسط الكلمة ألفاً سواء أكان توسُّطُها أصلياً أم عارضاً. وأمّا إقحامُ " المحوّلة عن أصل " في مقابل الألف اللينة المتوسطة توسطاً عارضاً، فلا وجه له، ولا سابقة له في كتاب معتمد من كتب هذا العلم. وبنحوه إقحامُ مصطلح " المزيدة " مقابل التوسط الأصلي والعارض للألف اللينة، ويصحّ فيه ما سبق آنفاً، ولا مسوّغ لذكرها أيضاً، لأن ألف الزيادة في مثل " مُتمايز - سابَقَ " صورتها واحدة، ولا أصل لها انقلبت عنه من واو أو ياء، كما في أنواع الألفاتِ الليّنةِ المتوسطةِ توسطاً أصلياً أو عارضاً في الأسماء والأفعال. وأمّا الأمثلةُ التي أعقبتها فقد زيد فيها أمثلةُ الألف المزيدة المتقدّمة التي لا داعي لها، وأُسقط منها أمثلةُ أنواع الكلمات التي يقع فيها التوسُّطُ العارض، وهي: الأسماءُ المقصورةُ المضافة إلى الضمائر، مثل (فتاك - هُداي - رضاك) والأفعالُ المعتلةُ الناقصةُ المتصلةُ بضمائر النصب، مثل (يرضاه - يخشاك - هداني) وبعضُ حروف الجرّ متصلةً بـ (ما) الاستفهامية، مثل: إلامَ ؟ عَلامَ ؟ حَتّامَ ؟ وهذه الحروفُ سقطت أيضاً الإشارةُ إليها في آخر القاعدة التي اقتصرت على وقوع الألف الليّنة المتوسطة في الاسم أو الفعل.

٢ – اختص النوعُ الثاني من هذا الباب بالألف الليّنة في آخر الكلمة(ص٢٢– ٢٥) وقد صُدّر بأن رسمها يخضع للقواعد الآتية، جرى توزيعُها على خمسةِ أقسامٍ أو أحرفٍ بترتيب أبجد، تخللتها ملاحظتان. ويتّجه على تلك القواعدِ والتفريعاتِ والملاحظاتِ جُملةُ أمور، أظهرها: أن صياغة تلك القواعد جاءت غيرَ محكمة، فقد اعتورها حشوٌ، أو زيادةٌ في التفريع والتقسيم بلا مسوّغ، أو نقصٌ، أو مجافاةٌ للدّقة، أو تباينٌ في المنهج، أو تداخلٌ في الموضوعات، أو قطعٌ لأجزاء الموضوع الواحد:

أ – مثالُ الحشو القاعدتان، الأولى وهي (أ) المعقودة لحروف المعاني المنتهية بألف ليّنة، والثانيةُ وهي (ب) الخاصّة بالألف الليّنة في الأسماء المبنيّة، حيث أُقحم فيهما النصُّ على عدد الأحرف التي يمكنُ أن تسبقَ الألفَ الليّنة. وهو ما لا داعي له، ولا فائدةَ منه، ولا يترتبُ عليه شيءٌ يغيّر من رسمها، ولذلك لم تذكره كتبُ قواعد الكتابة، ثم ما نتج عنه من طول القاعدة بلا مسوّغ، ولفظه(ص٢٢):

"أ – ترسم ألفاً في الحروف مطلقاً سواء أوقعت بعد حرف أم حرفين أم ثلاثة أحرف". و مثله أيضاً: " ب – ترسم ألفاً في الأسماء المبنيّة سواء وقعت بعد حرف أو حرفين أو ثلاثة أحرف أو أربعة أحرف ". وقد كان يغني في الأولى القولُ: ترسم الألفُ اللينة في حروف المعاني ألفاً. وفي الثانية القولُ: ترسم الألفُ اللينة في الأسماء المبنية ألفاً.

ب – ومثالُ الزيادة في التفريع والتقسيم بلا مسوّغٍ إقحامُ القاعدة الثالثة (ج) المتعلقة بألف التثنية بأنها " ترسم ألفاً سواء وقعت في ضمير أو اسم أو فعل ". وهذا، على ما فيه من تزيّد في التفريع بلا طائل، موضعُ نظر، فالضمائرُ البارزةُ المنتهية بألف نحو (أنتما – هما) تدخل في جُملة الأسماء المبنيّة التي تقدم بيانُ قاعدتها، وألفُ التثنية أيّاً كانت علامةً أم ضميراً ليست منقلبةً عن أصلٍ كما في

أصل الألف الليّنة المتطرفة في الأسماء والأفعال، فضلاً عن أنها لا تُرسم إلاّ بصورةٍ واحدةٍ، ولذلك خلت من ذِكْرها كتبُ قواعد الكتابة إلا ما ندر وشذّ.

وظاهرٌ ما في العبارة أيضاً من تجوّزٍ بدا جليّاً في سقوط همزة التسوية قبل (وقعت) وفي استعمال (أو) بدل (أم) المعادِلَة لهمزة التسوية، وقد تكرّر نظيرُه في عِدّة مواضع. وهذا ـ وإن أجازه مجمع اللغة العربية بالقاهرة ـ هو خلافُ المشهور والأفصح وما عليه التنْزيلُ الحكيمُ وجمهورُ كلام العرب، وإن اغتُفِرَ مِثْلُه للطلبة وغير المختصين وعامّة المثقفين فلا يُغتَفَرُ لذوي الاختصاص ومَنْ فوقهم من النخبة، ولا شكّ أن المأمولَ من الهيئات العلمية المعنية بالحفاظ على اللغة العربية كالمجامع اللغوية وغيرها أن يجيء ما يصدر عنها موافقاً لأعلى الأساليب وأفصحها، إذ كانت قدوةً للناس في جميع ما يصدرُ عنها.

ج – ومثالُ التزيّد وعدمِ الدّقّة ما جاء في القاعدة (د) (ص٢٣) المتعلقة بالألف الليّنة في الثلاثي من الأسماء والأفعال التي ترسم بحسب أصلها، فقد زيد فيها " أو مصدر " بعد النصّ على الاسم والفعل، وكأنه قسم ثالث، ولا يخفى أن المصدر يندرج في الاسم، وهو من أقسامه، يدلّ على ذلك الأمثلة الكثيرة التي وردت موزعّةً على الأصلين الواوي واليائي في الأفعال والأسماء دون المصدر.

د – ومثالُ التداخل مع عدم الدّقّة والنقصِ إتباعُ القاعدة السابقة ببيان طرق كيفية معرفة الأصل في الفعل، وذلك بإسناده إلى ضمائر الرفع، أو معرفة صيغة مضارعه، أو مصدره، ثم إيراد تطبيق عليها، وإتباعها ببيان معرفة الأصل في الاسم بتثنيته أو بجمعه، ثم ختمه بملاحظة تتعلق برسم الألف الليّنة في الأفعال الواوية واليائية. ومعلوم أن هذا موضوعٌ مستقلٌّ عن قواعدِ رسم الألف الليّنة طرفاً، ومثلُه يحتاج إلى عنوانٍ مفردٍ عقبَ تلك القواعد، وإن كان مرتبطاً بواحدة منها، وعلى ذلك كثيرٌ من المصنّفين في قواعد الكتابة. وبنحوه إقحامُ التنبيهِ على الأفعال

المشتركة بالواو والياء، والتدليلُ عليها بأمثلةٍ مختارةٍ في آخر القاعدة تحت عنوان ملاحظة(ص٢٤) فقد كان الأولى أن تفردَ بعنوان جديدٍ مستقلّ بعد تلك القواعد، فضلاً عما وقع في العبارة من ترخّص في استعمال (أو) التي لأحد الشيئين موضعَ الواو التي للعطف، وذلك في قوله " ثمّة أفعال تكون واوية ويائية، فتكتب بالألف أو بالياء " لأن استعمال (أو) هنا يدلّ على أنها ترسم بأحد الوجهين لا بكليهما، كما تفيده الواو، يؤكّد ذلك إيرادُ أمثلةِ أربعةِ أفعالٍ بالوجهين معطوفةً بالواو. وأما النقصُ فظهر جلياً في قصر معرفة الأصل في الاسم على التثنية والجمع، وإغفال الردّ إلى المفرد، إن كانت الكلمة جمعاً، نحو (قُرى و قرية). ولا يخفى ما في عبارة الأصل من تجوّز " ولمعرفة الأصل في الفعل " بدل قولهم: ولمعرفة أصل الألف الليّنة في الأفعال المعتلة الناقصة. وفي نظيرها: "ولمعرفة الأصل في الاسم" في موضع قولهم: ولمعرفة أصل الألف اللينة في الأسماء المقصورة.

هـ – ومثالُ التباينِ في المنهج ما تلا القاعدة (د) بعد أمثلة الأصل الواوي واليائي في الثلاثي من الأسماء والأفعال، ثم تفصيل كيفية معرفة أصل الألف اللينة فيهما، فقد خُتم بالتنبيه على أنه " إذا كان الاسمُ اسمَ جنس أو مصدراً يرجع إلى فعله ". فقد ورد غُفلاً من التدليل عليه بأمثلة مع مسيس الحاجة إليه في اسم الجنس خصوصاً، وعدمِ الحاجة إليه في (الاسم المصدر) لما سبق من أن معرفةَ المصدر واحدةٌ من ثلاثِ طرقٍ، يُعرف بها أصلُ الألف الليّنة في الأفعال نحو (سعى: السعي).

و – ومثالُ عدمِ الإحكام والدّقّة والحشو والزيادة ما جاء في القاعدة (هـ) (ص٢٤) الخاصّة برسمها فيما فوق الثلاثي من الأسماء والأفعال، فقد ورد لفظها " إذا وقعت الألف الليّنة في نهاية كلمة تجاوز ثلاثة أحرف فعلاً كانت أو اسماً

رسمت في صورة الياء " . وقد كان في الوسع التعبيرُ عنها بأوجز من ذلك وأدقّ، كأن يقال في الألف الليّنة طرفاً أنها: ترسم ياءً أو على صورة الياء فيما فوق الثلاثي في الأسماء والأفعال. وليس " في صورة الياء " كما ورد. وبنحوه أيضاً ختمُ القاعدة وأمثلتها(ص٢٥) بأن هذه الألف تقلب ياءً في المثنى وفيما يجمع بألف وتاء مزيدتين على صيغة جمع المؤنث السالم " . ولا يخفى أن هذا الكلام مقحمٌ بلا مسوّغٍ يقتضيه، وموضعُه معلومٌ في كتب الصرف والنحو، كما أنه ليس مقصوراً على الألف الليّنة فيما فوق الثلاثي في الأسماء والأفعال، بل ينطبق أيضاً على الثلاثي، فضلاً عمّا فيه من تكثّرٍ وإطالةٍ بدت واضحةً في النصّ على اسمين لمسمّى واحد، بما لا لبس فيه، وهو" فيما يجمع بألف وتاء مزيدتين على صيغة جمع المؤنث السالم " وكأنهما متغايران، أو كأن الثاني صيغةٌ من الصيغ التي يرد عليها الأول.

ز – ومثالُ القطعِ لأجزاء الموضوع الواحد مع عدم الدّقّة ما ورد في ختم قواعد رسم الألف الليّنة تحت عنوان (ملاحظة)(ص٢٥) ولفظه: " استثناء من القاعدة السابقة ترسم اللف اللينة ألفاً إذا وقع قبل نهاية الفعل ياء " وإتباعها بالأمثلة. وحقّ هذا الاستثناءِ أن يجيء في موضعه من قاعدة رسم الألف الليّنة ياءً في الثلاثي، إن كانت منقلبةً عن ياء، وفيما فوق الثلاثي، في الأسماء والأفعال معاً، لا في الأفعال وحدها كما ورد في القواعد والأمثلة التي تلتها، نحو(دنيا ـ ثُريّا ـ يعيا ـ حيّا ـ استحيا). ولهذا نظائر وردت في مواضع أخرى، جرى فيها فصلُ الاستثناءِ عن القاعدة، وإفرادُه متأخراً بملاحظة.

ح – ومن أمثلةِ تباينِ المنهج إيرادُ بعض استثناءات تلك القواعد عقبَ القاعدةِ وأمثلتها، كما في رسم الألف الليّنة في الحروف وفي الأسماء المبنية، وإفرادها تحت عنوان (ملاحظة) في رسمها فيما فوق الثلاثي من الأسماء والأفعال. ومعلوم ما

يقتضيه المنهجُ من وجوب أن يجري الأمرُ على سَنَنٍ واحدٍ في الاستثناءات.

٣ – أما النوعُ الثالثُ من الباب الثاني فقد اختصّ بالألف اللّينة في الأسماء الأعجمية (ص٢٦–٢٧) حيث استُهلّ بالقاعدة العامّة وما تلاها من أمثلة، جاءت موزّعةً على الحروف الأبجدية:

(أ) الثلاثي وما فوقه.

(ب) أسماء المدن والقرى في بلاد الشام والعراق.

(ج) أسماء القارات والدول والمدن والأعلام الأجنبية.

(د) الأسماء المستثناة من ذلك قديمةً وحديثةً.

(هـ) استبدال القدماء التاء المربوطة بالألف في الأسماء الأعجمية في الأندلس وغيرها. ويتّجه على ما سبق الملاحظُ الآتية:

أ – تقدمت الإشارةُ في الملاحظات العامة (٢) إلى خطأ اقتطاع الألف اللّينة في آخر الأسماء الأعجمية من القسم الثاني الخاص بالألف اللّينة آخر الكلمة، وجعلها قسماً ثالثاً مفرداً، مع إسقاط الإشارة إلى موضعها، وهي كلمة (آخر) من العنوان، ممّا نتج عنه تقطيعُ أوصال الموضوع الواحد بلا وجهٍ مسوّغ، وذلك في مقابل القسم الأول (الألف اللّينة في وسط الكلمة).

ب – استغرقت قاعدةُ هذا النوع وأمثلتُه وتفريعاتُها نحواً من صفحتين، وقد كان في الوسع تقديمُ ذلك في بضعةِ أسطرٍ تتضمن القاعدةَ والأمثلةَ المنضبطةَ والشاذّة في موضعها من النوع الثاني الخاصّ بأنواع الكلمات التي تقع فيها الألفُ اللّينة طرفاً، وذلك بعد حذف ما ورد حشواً أو زيادةً في المادة أو في التفريع والتقسيم بلا داعٍ، مما لا نجد نظيراً له في الكتب المعتمدة، فلا حاجة إلى التنبيه على ما جرى عليه القدماءُ في رسم الأعلام الأجنبية بالتاء المربوطة في الأندلس والمشرق والمغرب، والحديث عن قاعدة رسم الألف اللّينة طرفاً في الأسماء الأجنبية.

ملاحظات على الباب الثالث

استغرق هذا البابُ (الزيادة والحذف في الحروف) ستَّ صفحات (ص٢٨-٣٣). ومعلوم أنه من الأبوابِ المهمةِ في قواعد الإملاء، وذلك لأن الكتابة العربية تحوي حروفاً تُزاد رسماً (كتابةً) ولا يُنطق بها، وحروفاً تحذفُ رسماً ويُنطق بها، وهي بنوعيها قليلةٌ جداً، تحكمُها قواعدُ مطردةٌ أو معياريةٌ خلافاً لكثيرٍ من اللغاتِ المعاصرة التي تتسعُ فيها وجوهُ التباين بين المكتوب والمنطوق به، كما سلفت الإشارةُ إلى هذا في صدر المقال. وطبيعي أن يجيء هذا البابُ في نوعين:

- النوع الأول: (الزيادة في الحروف)(ص٢٨-٢٩) واقتُصر فيه على مواضعِ زيادةِ حرفي: الألف والواو، وجاءت بينهما ألفُ الإطلاق(ص٢٩) بعنوان مفرد. ويتّجه على ما ورد ثمّة جُملةُ ملاحظ:

١ - نُصّ في مستهلّ الحديث عن الزيادة في الحروف على أنه " لا يزاد في الكتابة العربية إلاّ حرفان هما الألف والواو ". وهذا غير دقيق، لأن هاء السكت تزاد على أواخر الكلمات المنتهية بحركة بناء لازمة وجوباً أو جوازاً، وهي تُنطق وقفاً، وتسقط لفظاً في درج الكلام، وهذا هو الاختيار عند النحويين، وأجاز بعضهم لفظها وَقْفاً ودَرْجاً[١] نحو (فِهْ - رَهْ - مالِيَهْ - سلطانِيَهْ - لم يَرْمِهْ أو لم يرمِ). فإن اعتُذر عن إسقاطها باختلافها عن الألف والواو في الزيادة، فالجواب عنه أن ألف الإطلاق التي لا وجه لإيرادها أصلاً، لأنها تُزاد رسماً ولفظاً، قد وردت في (قواعد الإملاء) كما مضى قريباً، وهي بهذا أولى بالإسقاط من هاء السكت.

(١) تاريخ الكتابة العربية وتطورها ٢ / ٤٠٨-٤١٠، وأصول الإملاء ص ١١٦، وفنّ الكتابة ص ٤٣، والواضح في الإملاء والترقيم ص ٤١، والإملاء الميسر ص ٨٢، والمرشد في الإملاء ٤٥-٤٦، والإملاء والخطّ ص ١٠٨-١٠٩، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٤٥-٤٧، والمغني في قواعد الإملاء ص ١٣٩-١٤٠، والإملاء المبسط ص ٨٢، وصوى الإملاء ص ١٣٣، والمرشد في الإملاء ص ٦١ - ٦٢ (محمود سعيد).

٢ – اقتُصر في زيادة الألف في الفقرة (أ) على وقوعها طرفاً نهايةَ الكلمةِ في موضعين، أولهما: ألفُ التفريق بعد واو ضمير الجمع في الماضي والأمر والمضارع منصوباً ومجزوماً، وثانيهما: ألفُ الإطلاقِ نهايةَ البيتِ المنصوب الرويّ، مع الأمثلة لكلٍّ منهما. وهذا أيضاً غيرُ دقيق، ويشوبه نقصٌ غيرُ قليل، آيةُ ذلك أن هناك ثلاثةَ أنواعٍ من الألفات المزيدة لم ترد هنا في موضعها، وهي:

– الأولى: الألفُ التي تُزاد أولاً في جميع مواضع ألف الوصل (همزة الوصل) في الأفعال والأسماء و(أل) التعريف، لأنها في حقيقتها ألفٌ زائدةٌ يُتوصّلُ بها إلى النطق بالساكن بعدها، تنطقُ همزةً في البدء، وتسقطُ في الدَّرْج، وعلى هذا كثيرٌ من كتب قواعد الكتابة.

– والثانية: الألفُ التي تُزاد وسطاً في كلمة (مائة) لعلّةٍ معروفة، والعجيبُ أنها سقطت من موضعها هنا، وأُدرجت في الكلام على الهمزة المتوسطة تحت عنوان (ملاحظة)(ص١٣) نصّها " كتب القدماء لفظ (مئة) بزيادة ألف قبل الهمزة (مائة) ولم يبق ثمّة ضرورة لزيادة الألف لالتزام النقط في كتابتنا اليوم خلافاً للقدماء فتكتب وفق القاعدة العامة ". وظاهر أن موضعَها في زيادة الألف وسطاً، ولا يُسوِّغُ نقلَ الحديثِ عنها إلى قواعد رسم الهمزةِ المتوسطةِ الاجتهادُ المسبوقُ بحذف الألف، وأنها تكتبُ لذلك وفق القاعدة العامّة.

– والثالثة: الألفُ التي تُزاد طرفاً لتنوين النصب، وهي على شهرتها، وكثرةِ دورانها في الكلام، وورودِها في كتب قواعد الكتابة المعتمدة في هذا الموضع، كان حظُّها الإغفالَ هنا، مع أنها أُقحمت في نهاية الكلام على الهمزة المتطرفة (ص١٨). يدلُّ على ذلك أنه نُصّ فيها ثمّة على زيادتها، بلفظ " ويقتضي التنوين زيادة ألف على أواخر الأسماء المنصوبة غير الممنوعة من الصرف نكرةً كانت أو عَلَماً يقبل التنوين ". وهذا الكلام ـ على وروده في غير موضعه ـ تعوزُه

الدّقّةُ والإحكام، إذ لا داعي لتفسير المراد من " الأسماء المنصوبة " بـ " غير الممنوعة من الصرف نكرة كانت أو علماً يقبل التنوين " فهو حشو، إذ تغني عنه كلمةٌ واحدةٌ هي (المنوّنة) وصفاً للأسماء المنصوبة، فالنصُّ على التنوين كما هو معلوم يغني عن تقييدها بـ (غير الممنوعة من الصرف) وعن النصّ على النكرة والعلم، لأن الأصل فيهما التنوين الذي لا يكون حيث الإضافةُ والتعريفُ بـ (أل). ولا يخفى أن الإشارةَ إلى مثله تُعَدُّ من نافلة القول وفضوله، كما أن شهرتُها تغني عن التوثيق.

٣ – وكذلك اقتُصر في زيادة الواو (ب) على كلمة (أُولى) وممدودها (أُولاء – أُولئك) وعلى كلمة (عَمْرو). والكلامُ في الموضعين غيرُ قائم، يشوبُه نقصٌ، وتعوزُه الدّقّة، كما أن ما صُدِّرَ بأنه " الرأي " في حذف واو (عَمْرو) يحتاج إلى إعادة نظر. دليلُ ذلك أن الواو تُزاد وسطاً في ثلاثِ كلمات، اقتصرت (قواعد الإملاء) على واحدةٍ منها (أُولى – أُولاء) وأسقطت (أُولو / أُولي) بمعنى أصحاب، و(أُولات) بمعنى صاحبات، دونما مسوّغ، على شهرتهما في كتب هذا العلم، وكثرةِ ورودهما في القرآن الكريم. وأمّا زيادةُ الواو في آخر (عَمْرو) فقد كان التعبيرُ عن قاعدتها غيرَ دقيق، فضلاً عمّا صاحَبَه من اجتهاد غير صائب، واللفظُ ثمّة(ص٢٩): " زاد القدماء الواو بعد راء اسم (عَمْرو) تفريقاً بين (عُمَر) و (عَمْرو). والرأي حذف هذه الواو والاكتفاء بوضع إشارة فتح فوق العين فنكتب (عَمْر) ". وذلك لأن زيادةَ الواو في كلمة (عَمْرو) مقيّدةٌ بحالتي الرفعِ والجرِّ دونَ النصبِ مع التنوين بضوابطَ معروفةٍ مشهورة، وجميعُ ذلك لم يُشَرْ إليه، مما جعل حكايةَ قاعدتها مسرفةً في التعميم، وبعيدةً عن الدقّة العلمية ولغةِ التخصص.

ونحوه الاجتهادُ الذي تصدّر بـ " والرأي " الذي يدلّ مُعَرَّفاً بأل على أنه

الصواب، مستبعداً غيرَه من آراء، على ما فيه من مخالفةٍ للمشهورِ والشائعِ من قواعد الكتابة وأصولِ الأقدمين التي نصّت (قواعد الإملاء) في التقديم على شديدِ حرصها عليها، فضلاً عمّا فيه من تضحيةٍ بميزةٍ جليلةٍ تختصُّ بها العربيةُ دونَ كثيرٍ من اللغات الأخرى، وهي ميزةُ الاقتصاد في الكتابة العربية، إذْ تقتصرُ لغتُنا في الأصل والأعمِّ الأغلب على كتابة حروف المدّ (المصوّتات الطويلة) دون الحركات (المصوّتات القصيرة) إلا لداعٍ يقتضي الضبطَ بالشكل كُلّيّاً أو جُزْئيّاً. أحسب أن الاجتهادَ بحذف الواو والضبطِ بإثبات حركتين: فتح العين وسكون الميم (عَمْر) لا يحلّ مشكلةً، ولا ييسّر صعباً، كما أنه لن يُغري أحداً بالأخذ به، والعدولِ عما جرت به الأقلامُ، وألِفَه العامُّ والخاصُّ، وذلك لأمور، أظهرها ما في لغة هذا " الرأي " من مجافاةٍ للدّقّة العلمية وعدولٍ عن المصطلحات المشهورة إلى كلام عامّ، ينأى عن لغة التخصص، تجلى في التعبير عن الضبط بالشكل بفتح العين وسكون الميم في (عَمْر) باللفظ "والاكتفاء بوضع إشارة فتح فوق العين". أعتقد أن استعمالَ مصطلح (إشارة فتح) في موضع (حركة الفتح) مبتدعٌ وغير مسبوق.

٤ – جرى إفرادُ "ألف الإطلاق" بعنوان بالحرف الأسود الفاحم وسط السطر (ص٢٩) ما بين الحديث عن زيادة الألف وزيادة الواو، وكأنها موضوعٌ مستقلّ، دون أيّ مسوّغ لهذا الإفراد، لأنها فرعٌ عن زيادة الألف التي اقتُصر فيها على موضعين: الألف التي تلي واو ضمير الجمع، وألف الإطلاق.

– النوع الثاني: اختصّ هذا النوعُ بالحروف التي تُحذف في الكتابة، غير أن العنوان ثمّة اقتصر على كلمة "الحذف" واستغرق نحوَ أربعِ صفحات (ص٣٠–٣٣). ويتّجه عليها جُملةُ ملاحظَ، تؤولُ إلى عدمِ الدّقّة، والنقصِ، والحشوِ، والأخطاءِ العلمية والمنهجية، يمكن إيجازُها فيما يلي:

١ – استُهلّ الحديث عن (الحذف) بأنه " يقع الحذف في مذاهب القدماء في حرفين فقط، هما الألف والواو " . وهذا القطعُ بقصر الحذف على حرفين منسوباً إلى مذاهب القدماء لا يُسلّم به، فهناك حروفٌ أخرى يقع فيها الحذفُ لدى القدماء والمحدثين، أشهرُها حرفان، هما :

– (أل) التعريف : وذلك في نوعين من الكلمات، أولاهما : الأسماءُ المبدوءة باللام إذا دخلت عليها (أل) ثم دخل عليها لامٌ مكسورة أو مفتوحة، نحو : لَلَّبَنُ ـ لِلَّبَنِ، لَلَّحْمُ ـ لِلَّحْمِ، لَلَّيْلُ ـ لِلَّيْلِ. وثانيهما : الأسماءُ الموصولة التي تكتب بلامين إذا دخلت عليها لامٌ مكسورة أو مفتوحة، نحو : لَلّذانِ ـ لِلَّذَيْنِ ـ لَلَّتانِ ـ لِلَّتَيْنِ ـ لَلائي . . .

– النون : تُحذف كتابةً أو رسماً في مواضع، أشهرها وأصحّها[١] :

* من حرفي الجرّ (مِنْ) و (عَنْ) إذا دخلتا على (ما) و (مَنْ) مثل : مِمّا و عَمّا و مِمّنْ و عَمّنْ.

* من (إنْ) الشرطية إذا اتصلت بـ (لا) النافية، أو (ما) الزائدة، مثل : ﴿ إلاّ تَنْصُروه فَقَدْ نَصَرَهُ اللهُ ﴾ [الأنفال٧٣] و﴿ إمّا يبلغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أحدُهما أو كلاهما ﴾ [الإسراء٢٣].

* من (أنْ) المصدرية إذا جاءت بعدها (لا) زائدةً أو نافيةً، مثل : ﴿ قالَ ما مَنَعَكَ ألاّ تَسْجُدَ إذْ أمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف١٢]. و يجب ألاّ تتأخَّرَ.

٢ – اشتمل الحذف الأول " حذف الألف " (ص٣٠–٣٣) على جمع للمواضع التي تُحذف فيها الألفُ موزعّةً على أرقامٍ تسعةٍ، تخللتها بعضُ الاجتهادات، الثلاثةُ الأولى منها لمواضع مشهورة تُحذف فيها همزةُ الوصل، ولذلك توردها

(١) ثمّة مواضع أخرى تحذف فيها النون، أعرضنا عن إيرادها لأنها نحوية محضة، وإن ذكرتها بعض الكتب المعاصرة تكثّراً أو انسجاماً مع منهجها في الجمع والاستقصاء دون تفريق بين قواعد الكتابة والنحو والصرف واللهجات والرسم القرآني والقراءات.

بعضُ كتب قواعد الكتابة في الحديث عن أحكام حذف همزة الوصل، واثنتان (الرابعة والتاسعة) لحذف الألف وسطاً، والأربعة الباقية (الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة) لحذف الألف طرفاً. ويتّجه على ما ورد ثمّة ملاحظُ مختلفةٌ من عدم الدّقّة، والنقصِ، وعدمِ التفريق بين مواضع حذف الألف أولاً ووسطاً وطرفاً، وكذلك بين مواضع الحذف الواجب والجائز، ومن الخلطِ بين الرسم القرآني والرسم الكتابي المعاصر، والتجوّزِ في التعبير عن بعض تلك المواضع. بيانها فيما يأتي:

أ – جاء التعبيرُ عن قاعدة حذف الألف من كلمة (ابن) غيرَ دقيق، فقد عُزي الحذفُ فيها إلى القدماء والمحدثين، وتضمّن بعضَ شروطها، ثم تلتها الأمثلةُ متبوعةً بشرطٍ آخر(ص٣٠) واللفظ ثمّة " تحذف في الكتابة لدى القدماء والمحدثين ألفُ (ابن) إذا وقعت هذه الكلمة مفردة بين علمين على ألاّ يفصل بينهما فاصل ". أرى إعادةَ النظر في تحرير القاعدة، وذلك بحذف النصّ على نسبة هذا الحذف إلى القدماء والمحدثين، لأنه لا يضيفُ جديداً، إذ كان معظمُ قواعد الكتابة يوافق منهجَ الأقدمين أو أصولهم، ومثلُه يصحُّ إثباتُه عندما تتفرد القاعدةُ بوقوع الاتفاق فيها بين القدماء والمحدثين، وهذا ما دعا كتبَ العلم إلى عدم الإشارة إليه إلاّ لداعٍ يقتضيه؛ وكذلك بحذف شرط عدم الفصل بينهما، كيلا يُتوهّم أن التعريفَ استغرق الشروطَ، كأن يقال مثلاً: تُحذف الألفُ من كلمة (ابن) إذا وقعت بين علمين صفةً مفردةً. و يمكن أن يُشار بعد الأمثلة إلى شروطٍ أو إلى ضوابطَ أخرى لحذفها، كما يُشارُ إلى أن ما يقال فيها ينطبق على مؤنثها (ابنة).

ب – ومن أمثلة عدم الدّقّة والحشو بلا داعٍ ما ورد في نهاية قاعدة حذف الألف من (أل) التعريف إذا سبقت باللام مفتوحةً أو مجرورةً(ص٣١)، فقد خُتم بالنصّ على ما يندرج في القاعدة، مع خلطٍ بحذفٍ آخرَ ذي قاعدةٍ أخرى، ولفظه ثمّة " وتحذف كذلك من أسماء الموصول المبدوءة باللام إذا سُبقت بلام، فنكتب: هذا

الكتاب لِلّذي أتاك . لِلّذَيْنِ أتياك . الثواب لِلّذيْنَ آمنوا " . وظاهر أن هذا الكلامَ لا حاجةَ إلى إيراده، وذلك لأن القاعدةَ السابقة له تستغرقُ حذفَ الألف من (أل) التعريف في كلّ اسم دخلت عليه، أو يبدأ بها، أو جاء مُحلّى بها، أيّاً كان نوعُ هذا الاسم، موصولاً أو غيرَ موصول. ومعلوم أن جميعَ الموصولات الخاصّة (الذي والتي وفروعهما) تلزمها (أل) التعريف فلا تحتاج إلى تقييد الأسماء الموصولة بـ (المبدوءة باللام) . وأما الخلطُ فيظهر في إيرادِ دخول اللام على الاسم الموصول المثنّى الذي يكتب بلامين هنا " لِلّذَيْنِ أتياك " لأنه من بابةٍ أخرى، ولا يصحُّ إثباتُه هنا، فقد حُذف منه حرفان هما: الألف واللام، يعني (أل) كاملة، وبقيت اللام الثانية واللام الداخلة عليها، وقد مضى التنبيهُ على سقوطه من قسم الحذف قريباً.

ج – وكذلك جاء التعبيرُ عن الموضع الثالث لحذف الألف غيرَ دقيق، ولفظه (ص٣١): "تحذف الألف من كلمة (اسم) في البسملة فقط: بسم الله الرحمان الرحيم، وتثبت في الأحوال الأخرى، فنكتب: باسمك اللهم. الرئيس يتحدث باسم مرؤوسيه" . وذلك لأن النصّ على أن موضعها في البسملة، يعني نفي ما سواها، بما يغني عن الحصر بـ (فقط)، ولو وُصِفت البسملة بـ (التامّة) لكان أولى. وبنحوه التعبيرُ عن ثبوتها في غير البسملة بـ " الأحوال الأخرى " فهي ليست أحوالاً، بل هي صيغٌ للبسملة غير التامّة وغيرها. ومما يلتحق بما سبق ما جاء من مخالفة المتقدمين والمحدثين في كتابة كلمة " الرحمن " في البسملة التامّة بإثبات الألف، فهذا غير جائز، وإن وافق اجتهادُ (قواعد الإملاء) إثباتَ الألف في (الرحمن) وأشباهها، فهو مقصورٌ على الأعلام، أمّا رسمها في البسملة التامّة فله حكمٌ خاصٌّ.

د – وكذلك شاب التعبيرَ عن الموضع الرابع لحذف الألف غيرُ قليلٍ من مجافاةِ الدّقّة، وتنكُّبِ الصواب، والخلطِ بين قضايا من موضوعات مختلفة، ولفظه ثمّة

(ص٣١) : " في الكتابة الموروثة عن القدماء وفي رسم القرآن حُذفت الألف المتوسطة في طائفة من أسماء الأعلام وفي الأحرف التي تقع في أوائل السور القرآنية، واستعملت فيما بعد أسماء للأشخاص، ومنها : الله، الرحمن، طه، يس، الحرث (الحارث)، ملك (مالك)، إسمعيل، إبرهيم، إسحق، هرون، وغيرها . والرأي إثبات هذه الألف في جميع هذه الأسماء، باستثناء لفظ الجلالة، وفي لفظ (طه) لشيوع كتابتهما بهذه الصورة : الرحمان، ياسين، الحارث، مالك، إسماعيل، إبراهيم، إسحاق، هارون، وغيرها " . ويتّجه على ذلك ملاحظُ، منها :

– معلوم أن الرسمَ القرآنيّ أو خطّ المصحف لا يُقاس عليه، وهو أحد أنواعٍ ثلاثةٍ للكتابة العربية، ثانيها الكتابةُ العروضية التي تُصَوّرُ المنطوق به، وهذان الخطّان ـ كما هو مشهور ـ لا يُقاس عليهما، وثالثها الكتابةُ العادية أو المعاصرة التي هي موضوع البحث وقواعد الكتابة أو الإملاء، لذا لم يكن صائباً النصُّ على حذف الألف المتوسطة في الرسم القرآني في طائفةٍ من أسماء الأعلام، وفي الأحرفِ التي تقع في أوائل السور القرآنية، وأنها استُعملت فيما بعد أسماءً للأشخاص. ولو اقتُصر على ما صُدِّر به الحذفُ الرابع "في الكتابة الموروثة عن القدماء" لكان أولى، على ما في هذا التعبير من خروجٍ عن المألوف، ونأيٍ عن الدّقّة، لأن التعبيرَ عن مذاهب الأقدمين أو مقالاتهم أو مناهجهم أو طرائق الكتابة لديهم بـ "الموروث عن القدماء" غيرُ مناسبٍ من وجوه، يقدُمها أن الموروثَ يشمل الغثَّ والسمينَ، والرديءَ والجيدَ خلافاً للمذاهب أو المقالات أو المناهج التي تحوي صواباً يحتملُ الخطأ.

– يتصل بما سبق من عدم الدّقّة ما سلف من تصدير أمثلة أسماء الأعلام بـ "الله، الرحمن" بعد النصّ على أنها " استُعملت فيما بعد أسماءً للأشخاص، ومنها : . . "وظاهر أن في العبارة سهواً، لأن لفظ الجلالة ـ كما هو معلوم ـ خاصّ به سبحانه وتعالى، والأصل في حذف الألف من (الرحمن) أن تكون معرفة بـ (أل) .

– تشترك الأمثلةُ المتقدّمةُ في حذف الألف منها وسطاً، بيد أنها ليست جميعاً على درجةٍ واحدة، كما أن حذفَها ليس موضعَ اتفاقٍ لدى المصنّفين، إذ كان أغلبُها لا يُثبت حذفَ الألف وسطاً في أكثر الأمثلة، لأن مَنْ أوردها منهم تابع فيها الرسمَ القرآني الذي لا يُقاس عليه فيما خالف فيه قواعدَ الكتابة، وإن كان موافقاً لها في معظمه. وأكثر كتب قواعد الكتابة تقتصرُ على إيراد بضع كلماتٍ مشهورة، وقع فيها حذفُ الألف وسطاً وجوباً، هي (الله ـ إله ـ الرحمن ـ السموات ـ لكنْ ـ أولئك ـ طه). أما الأعلامُ الأخرى التي ذُكر بعضُها وغيرُها من الأسماء التي جرى بعضُ الأقدمين على حذف الألف منها وسطاً فهي كثيرة، وثمة اختلافٌ بينهم في حذفها، وقوعاً أو عدماً، ووجوباً أو جوازاً، وفي دواعيه أيضاً[1]. والأمرُ في الكتابة المعاصرة على خلافه.

هـ – اختصّ الموضعُ الخامسُ بحذف الألف طرفاً من (ها) التنبيه في مجموعة من الكلمات، ثم بالتنبيه على ثبوتها في غيرها دونَ إشارةٍ إلى قاعدةٍ تنتظمُ أمثلةَ هذا الحذف، واللفظ ثمّة (ص٣٢) " حذفت الألف في الكتابة السائدة حتى اليوم من (ها) التنبيه في الألفاظ الآتية: هؤلاء، هذا، هذه، هذان، هأنذا، هأنتم. ولا تحذف في: هاته، ها هنا ". وظاهر ما في التعبير عن الحذف من قصور سببُه العدولُ عن القاعدة الناظمة إلى الاقتصار على الأمثلة التي يقع فيها الحذفُ، والتي لم يقع فيها، ولا شكّ أن حاجةَ القارئ إلى القاعدة أكبرُ من حاجته إلى الأمثلة وحدها، وقد كان الأولى أن تُسبق الأمثلةُ بالقاعدة المشهورة، نحو: تحذف الألف طرفاً من (ها) التنبيه إذا دخلت على اسم إشارة، ليس مبدوءاً بتاء، ولا بهاء، وليس بعده كاف. أما الأمثلة التي أوردتها (قواعد الإملاء) فقد شابها نقصٌ، إذ

(١) انظر مثلاً: أصول الإملاء ص ١٤٥ – ١٤٩، ومعلم الإملاء الحديث ص ٦٧ – ٦٩، ولآلئ الإملاء ص ٩٥ – ٩٩، والواضح في الإملاء العربي ص ١٢٢ – ١٢٤، والإملاء العربي ص ٧١، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٩١، والإملاء المبسط ص ٨٥–٨٧، والمرشد في الإملاء ص ٤٨ (محمود سعيد).

سقط منها المثالُ الثالث على عدم حذف الألف مع اسم الإشارة المبدوء بالتاء (هاتان ـ هاتين) أحسب أنه لو ذكرت القاعدة لكان فيها منبهةٌ على هذا السقط، فضلاً عن أن الأمثلةَ المذكورة جمعت بين أسماء الإشارة والضمائر التي تباشرها (ها) التنبيه، وقد كان الأولى الفصلُ بينهما، وذلك لأن حذف الألف من (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة أقوى وأشيع وألزم خلافاً لحذفها مع الضمائرِ المبدوءةِ بهمزة، فهو إلى الجواز أدنى منه إلى الوجوب في الكتابة المعاصرة.

و – وأما الموضعُ السادسُ فقد خُصّص لحذف الألف طرفاً من (ذا) الإشارية إذا اتصلت بلام البعد متبوعةً بالأمثلة، تلاها التنبيهُ على عدم حذفها إذا تلتها لامُ الجرّ مكسورةً أو مفتوحةً، ثم الأمثلة الموضّحة(ص٣٢). والحق أن ما سبق كان إلى الدّقّة أقرب لولا أن أمثلة القاعدة لم تجاوز ثلاثَ كلمات، اقتصرت على الإشارة للمذكر مفرداً ومثنى ومجموعاً. وقد وددتُ أن تستغرق الأمثلةُ أسماءَ الإشارة للمؤنث أيضاً (ذلكِ، ذلكما، ذلكُنَّ) انسجاماً مع منهج (قواعد الإملاء) في استقصاء الأمثلة، ومنعاً لما قد ينشأ من لبس لدى القارئ بأن القاعدةَ تقتصرُ على ما ورد من أمثلة، وأن يشتمل التنبيهُ، إضافةً إلى ثبوت الألف إذا وليتها لامُ الجرّ، على صورة أخرى تثبت فيها الألفُ، وذلك إن اتصلت (ذا) الإشارية بكاف الخطاب دون لام البعد، مثل: ذاكَ، ذاكما، ذاكم، ذاكنَّ. وكلاهما مما نجده في كثير من كتب قواعد الكتابة.

ز – استقلّ الموضعُ السابعُ بحذف الألف من (ما) الاستفهامية إذا سبقت بحرف جرٍّ متبوعةً بأمثلة، والتعقيب بأن الكلمتين حرف الجر و(ما) يصيران كالكلمة الواحدة(ص٣٢). وهذا حسن، لكنْ يعوزه التنبيهُ على شرطٍ في (ما) لا بُدّ منه، ولا يتحقق حذفُ الألف منها إلاّ بانتفائه، وهو ألاّ تُركّب (ما) مع (ذا)، فإن رُكّبت فلا تُحذف ألفُها، مثل: لماذا ؟ بماذا ؟

ح – وآخرُ مواضعِ حذف الألف طرفاً كان الموضعُ الثامن(ص٣٢–٣٣) الذي نصّ على أنه " جرى بعض القدماء على حذف ألف النداء (يا) إذا اتصلت باسم علم مبدوء بالهمزة، نحو: يأسعد. أو إذا سبقت لفظ (أي) نحو: يأيّها الناس، يأيّتها المرأة. والرأي إثبات الألف في جميع هذه المواضع مشاكلةً للنطق، فنكتب... " . ويتّجه على ما سبق ملاحظُ، منها:

– تصدير القاعدة بالعزو إلى ما جرى عليه بعضُ القدماء من حذف ألف (يا) النداءية، وحصرها في موضعين: اسم علم مبدوء بهمزة، وإذا سبقت لفظ (أيّ) وكذلك صياغتها = كان غيرَ دقيق، ويشوبه نقصٌ، ويحتاج إلى إعادة نظرٍ وتحريرٍ؛ وذلك لأن نسبتَه إلى بعض القدماء تعني أنه موضعُ خُلْف بينهم لا موضع اتفاق، وفيه إلى ذلك جمعٌ بين موضعي حذفٍ للألف من (يا) النداءية مختلفين في حكم الحذف، والدّقّةُ تقتضي أن يُفرّق بينهما، أو أن يُشار إلى أن حذفَها مع الأعلام المبدوءة بالهمزة جائز لا واجب(١). أعتقد أن الشروطَ المتقدّمة في تصدير (قواعد الإملاء) والغايةَ المتوخّاة من وضعها بأن تكون قواعدَ موحّدةً معياريّةً، تأخذُ طريقَها إلى الشيوع، ويلتزمها الناسُ على اختلاف بلدانهم وطرائقهم، لا يناسبها منهجاً وتطبيقاً إيرادُ ما كان موضعَ اختلافٍ بين الأقدمين أو المعاصرين، بل يناسبُها اعتمادُ ما كان موضعَ اتفاقٍ أو إجماع.

– ويظهر عدمُ الدّقّة في إغفالِ التنبيه على أن حذفَها مع اسم العلم جائزٌ، وأنه ليس على إطلاقه، بل مشروطٌ بأن يكون العلمُ غيرَ ممدود، وزائداً على ثلاثة أحرف، ولم يُحذف منه شيءٌ، فلا تُحذف في مثل: يا آدم، ياإسحق. كما يبدو أيضاً في إسقاط الكلمة الثالثة من الموضع الثاني لحذفها، وهي لفظة (أهل) لأن كتبَ قواعد الكتابة تنصُّ على حذف الألف من (يا) النداءية مع هذه الكلمات

(١) انظر الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ص ٧٨، والإملاء المبسط ص ٨٦، والمرشد في الإملاء ص ٤٨ (محمود سعيد).

الثلاث، فالحكم فيها واحدٌ، ولا وجهَ لإيراد اثنتين منها وإهمالِ الثالثة كما رأينا.

٣ – وقد خُتِم قسمُ (الحذف) بالحديث عن الحرف الثاني الذي يقع فيه الحذفُ، وهو حرف الواو(ص٣٣) الذي جاء في ستة أسطر، حوت القاعدةَ والأمثلةَ والرأيَ في هذا الحذف، ولفظه ثمّة " حذف القدماء في كتابتهم واو المدّ في طائفة من الألفاظ إذا وقع قبلها واو كراهية توالي الأمثال. أمثلة: داوُد، طاوُس، راوُق، ناوُس. والرأي إثبات الواو في جميع هذه الألفاظ مشاكلةً للنطق، فنكتب: داوود، طاووس، راووق، ناووس ". وعلى ذلك ملاحظُ تؤول إلى عدم الدّقّة والخلطِ بين أمثلة بينها فرقٌ من بعض الوجوه:

– أمّا عدمُ الدّقّة فيظهر في نسبة حذف واو المدّ وسطاً في تلك الألفاظ إلى القدماء في كتابتهم معللاً بكراهية توالي الأمثال. وليس الأمرُ كذلك، لأن حذفَ الواو في تلك الأمثلة، ليس موضعَ اتفاقٍ حتى يُنسبَ إلى القدماء، فقد نصّ الحريريّ على أنه مذهب الاختيار عند أهل العلم(١) ونقل السيوطيّ عن أبي حيان تجويزَ بعضهم كتابةَ الواوين على الأصل، وأن ابن الصائغ اختاره، والقياسُ خلافه كراهةَ اجتماع المثلين(٢). وهذا يدل على أن " الرأي " الذي أدّى إليه الاجتهادُ بإثبات الواو فيها، وإن اختلف وجهُ العلّة، فغدا مشاكلةَ النطقِ بدلَ كراهةِ توالي المثلين، ليس جديداً كما توحي بذلك دلالتُه وصياغتُه، بل هو وجهُ أجازه بعضُ الأقدمين، واختاره ابنُ الصائغ من أعلامهم، ولم يقتصر هذا على القدماء بل نصّ على مثله بعضُ المصنّفين من المحدثين(٣).

– ويتجلّى الخلطُ بين الأشياء المختلفة من بعض الوجوه في الجمع بين أربعةِ أمثلةٍ

(١) درة الغواص ص ٢٠٥، وانظر: أصول الإملاء ص ١٤٣.

(٢) همع الهوامع ٦ / ٣٣٤، وانظر: أصول الإملاء ص ١٤٣.

(٣) ذكرها محمد إبراهيم سليم في كتابه: معلم الإملاء الحديث ص ٧٢ ونصّ على أنها تحذف جوازاً، وعقب عليها بـ " ويقول الإملائيون: والأحسن عندنا إثباتها ".

متباينةٍ في درجة الحذف وعلّته، وذلك لأن أكثرَ كتب قواعد الكتابة تقتصرُ على المثالين الأولين (داوُد ـ طاوُس) لاشتراكهما في العلّة، وهي الشهرة[1] وبعضُ مَنْ زاد عليهما كلمتين أو ثلاثة من هذه (ناوُس ـ راوُق ـ هاوُن) نبّه على أنه حذف جائز تخفيفاً أو كراهةَ اجتماع المثلين[2].

ملاحظات على الباب الرابع

جمع البابُ الرابعُ بين موضوعين مختلفين من مواضيع قواعد الكتابة المشهورة التي يستقلّ كلّ منها بباب في جميع كتب هذا العلم، وهو أمرٌ غريب، لا سابق له، ولا مسوّغ من صلةٍ أو نسبٍ بينهما. ويتّجه على كلٍّ منهما ملاحظُ مختلفةٌ، سترد موزّعةً عليهما تباعاً.

أولاً: الفصل والوصل

أمّا أولهما فجاء موسوماً بـ (الفصل والوصل) وتضمّن أحكاماً كثيرةً تتعلّق بما يوصلُ بغيره من الكلمات، جاءت موزّعةً على تسعِ قواعدَ في نحو صفحتين ونصف (ص٣٤- ٣٦). وقد استُهلّت بالقول " الأصل في الكتابة أن يستقلّ كلّ لفظ بنفسه، إلاّ أن ثمّة حالات يتصل فيها الاسم أو الفعل أو الحرف بما قبله أو بما بعده وفقاً للقواعد الآتية.. " . ويتّجه على ما ورد في هذا الباب جُملةُ ملاحظَ مختلفة، تتعلّق بالمنهج، وعدمِ الدّقّة، والنقصِ، والحشو، والخلطِ بين أشياء متباينة من بعض الوجوه. يمكن إيجازُها فيما يأتي:

---

(١) انظر مثلاً: المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية ص ١٩١، ومعلم الإملاء الحديث ص ٧٢، وأصول الإملاء ص١٤٣، والواضح في الإملاء العربي ص ١٣٣، وتسهيل الإملاء ص ١١١، والشامل في الإملاء العربي ٧٢، وتاريخ الكتابة العربية وتطورها ٢ /٤١٩-٤٢٠، والمغني في قواعد الإملاء ص ١٣٥، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٤٠-٤١، والمرشد في الإملاء ص ٥٠ (محمود سعيد).

(٢) انظر: المطالع النصرية في الأصول الخطية ص ١٩١، ومعلم الإملاء الحديث ص ٧٢، وأصول الإملاء ١٤٣، والمغني في قواعد الإملاء ص ١٣٥.

١ – أغفلت (قواعدُ الإملاء) تعريفَ كلٍّ من مصطلحي الفصل والوصل في مستهلّ الباب بما يحدّد معناهما أو دلالتهما، وهذا خلاف ما يقتضيه المنهجُ العلمي، وما درج عليه أصحابُ كتب قواعد الكتابة، إذ ليس كلُّ قارئٍ عالماً بمدلول عناوين الأبواب على نحوٍ دقيق. أما تعريفُهما فالوصلُ: جَعْلُ كلمتين فأكثر بمنْزلة كلمة واحدة، والفصلُ: كتابةُ الكلمة منفردةً أو مستقلّةً عمّا قبلها وعمّا بعدها. وأهمّ مما سبق عدمُ الإشارةِ من قريبٍ أو بعيدٍ إلى القاعدة العامّة التي تُعَدّ معياراً يميزُ ما يُكتب مفصولاً ممّا يُكتب موصولاً بغيره من الكلمات، على شهرتها وأهمّيّتها وسهولتِها وكبيرِ الحاجة إليها، وهي أن كلّ ما يصحُّ الابتداءُ به والوقفُ عليه يجب أن يُكتب مفصولاً عن غيره، وهو الأصلُ في الكتابة العربية، وكلّ ما لا يصحُّ الابتداءُ به، أو الوقوفُ عليه، يجب أن يكتب موصولاً بغيره(١).

٢ – وبنحو ما تقدم إغفالُ (قواعد الإملاء) لأنواع الكلمات التي تكتب مفصولةً، ولأنواع الكلمات التي تكتب موصولةً، وهما على قدرٍ كبيرٍ من الأهمية، إذ يجمعان الأشباهَ والنظائرَ في قواعدَ معدودةٍ، تستغرقُ ما لا يُحصى من الأسماء والأفعال، وهو ما حرص عليه كثيرٌ من مصنّفي قواعد الكتابة على تفاوتٍ فيما بينهم في المنهج(١). ولا يغني عنه ما ورد في (قواعد الإملاء) من "حالات يتصل فيها الاسم أو الفعل أو الحرف بما قبله أو بما بعده وفق القواعد الآتية" وهي تسعُ قواعدَ مضت الإشارةُ إليها، وسيرد تفصيلُ الحديث عنها، لأنها اقتصرت على أحكام الوصل فيما حقُّه أن يكتبَ منفصلاً من الأدوات ذوات الأحكام الخاصّة، وهي (مَنْ، ما، لا، إذْ، ذا [مع حبّ] (متبوعةً بما سُمّي (ضمائر الوصل).

(١) انظر: الإملاء والترقيم في الكتابة العربية ص ٨٥، وأصول الإملاء ص ٨٩، ومعلم الإملاء الحديث ص ٧٦، وتسهيل الإملاء ص٨٥، ولآلئ الإملاء ص ١٤٩، والإملاء العربي ص ٨٧، وتاريخ الكتابة وتطورها ٢ / ٤١٣، والمغني في قواعد الإملاء ص ١٦٧–١٧٢، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٥١–٥٣، وصوى الإملاء ١٣٩–١٤٠، والمرشد في الإملاء ص ٦٣–٦٥ (محمود سعيد).

أمّا ما يكتب مفصولاً لصحّة الابتداء به والوقف عليه فهو: الأسماء الظاهرة، والأفعال، والضمائر المنفصلة، والحروف الموضوعة على حرفين فأكثر. وأمّا ما يكتب موصولاً، فهو أحد نوعين، أولهما: ما لا يصحُّ الابتداءُ به، فيجب وصلُه بما قبله، وهو: نونا التوكيد، وعلاماتُ التثنية والجمعُ السالم مذكراً ومؤنثاً، والضمائرُ البارزة المتصلة بأنواعها رفعاً ونصباً وجراً، وتاءُ التأنيث. وثانيهما: ما لا يصحُّ الوقفُ عليه، فيجب وصلُه بما بعده، وهو: حروفُ المعاني المفردة (الموضوعة على حرف واحد) والمركّبُ تركيباً مزجياً، وما رُكّب مع المئة من الآحاد، ولفظُ (أل) والظروفُ المضافة إلى (إذْ). وظاهر مما سلف أن كُلاً من النوعين يجب وصلُه لأنه لا يستقلّ بنفسه في النطق، والكتابة ـ كما هو معلوم ـ على تقدير الابتداء بالكلمة والوقف عليها.

٣ – مضت الإشارةُ إلى أن القواعدَ التسعَ تضمّنت حالاتٍ يتصل فيها الاسمُ أو الفعلُ بما قبله أو بما بعده، وهذا يدلّ على أنها اقتصرت على أحكام الوصل دونَ الفصل إلاّ في القليل الذي اقتضى التنبيه عليه. وفي هذا قدرٌ من النقص، وإن كنا نعلم أن الأصلَ هو الفصلُ، وأن الوصلَ أكثرُ حاجةً إلى البيان والتفصيل. أمّا القواعدُ التسعُ فقد جمعت بين كلماتٍ تندرجُ فيما يوصل من الكلمات، لأنه لا يُبتدأ بها، وهي القواعدُ ذوات الأرقام (١ و ٢ و ٩) يقابلها تباعاً (إذْ، ذا، ضمائر الوصل) وقد كان يغني عن إيرادها إثباتُ أنواعِ ما يكتب موصولاً من الكلمات. وانفردت القواعدُ الستُّ الباقيةُ بأحكام وصل الأدوات الخاصّة (مَنْ، ما، لا) على تفصيل يبيّن ما شابها، سيرد قريباً.

٤ – تكرّر في نهاية القواعد (٣ و ٤ و ٧، و ٨) الخاصّة بالأدوات (مَنْ، ما، لا) عبارةٌ جاءت شِبْهَ لازمة، لفظها "وتراعى عند الوصل في هذه الأحوال قواعد الإدغام" أو "مع مراعاة قواعد الإدغام" أو "في حالة الإدغام". وذلك عندما تُوصلُ

هذه الأدوات بـ (مِنْ، عَنْ، أنْ، إنْ) وهذا حشوٌ لا داعي له، لأن ما يطرأ من تغييرٍ على رسم الكلمة في تلك الأدوات لدى اتصالها بأحد هذه الحروف، هو موضوعُ بابٍ آخَرَ من أبواب قواعد الكتابة، وهو حذفُ النون (رسماً أو كتابةً) من باب الحذف والزيادة، وأكثرُ كتبِ هذا العلم على ذلك. وأمّا مَنْ يُسمّي ذلك إدغاماً فقد أصاب في علمي التجويد والصرف، لأن الإدغامَ وأحكامه، وما يجري فيه من إبدالِ الحرف الأول حرفاً من جنس الحرف الثاني، ثم إدغامه فيه، هو من موضوعات هذين العِلْمين، ولكنه جانب الصوابَ في قواعد الكتابة، لأن الإدغام ليس من أبواب هذا العلم، ولا من موضوعاته، ولو كان في إثبات مثله فائدةٌ في هذه المواضع لما أغفلتها كتبُ قواعد الكتابة.

٥ – اختصّت القاعدةُ الثالثةُ بـ (مَنْ) وأنها ترد استفهاميةً وموصولةً، وتوصل بحرفي الجرّ (مِنْ ـ عَنْ). وهذا على الجُملة صحيح، وهو الغالبُ في الاستعمال، ولو استُقصيت حالات (مَنْ) أو أنواعها، وما يتصلُ بها من الحروف، لجاء الكلام أدنى إلى الدّقّة والاستيفاء. وذلك لأن ما يدخل عليها من حروف الجرّ هو ستة أحرف (مِنْ ـ عَنْ ـ في ـ الباء ـ اللام ـ الكاف) نحو: مِمّنْ ـ عَمّنْ ـ بِمَنْ ـ لِمَنْ ـ فيمَنْ ـ كَمَنْ. ومعلوم أن أشهرها (مِنْ ـ عَنْ) ولهما أحكامٌ مختلفةٌ عند اتصالهما بـ (مَنْ) هي: حذفُ النون رسماً، وإبدالُها ميماً، ثم إدغامُها في الميم الثانية كما سبق. كذلك لا يقتصر الأمرُ على نوعي (مَنْ) الاستفهامية والموصولية المشهورين، فهناك نوعان آخران، هما (مَنْ) الشرطية التي توصلُ بحروف الجرّ مع ما لها من حُكم الصدارة، مثل: مِمّنْ تتعلّمْ أتعلّمْ. و عَمّن تصفحْ أصفحْ. و(مَنْ) الموصوفة: نحو: عجبت مِمّنْ مُحبٍّ لك يضرُّك. أي: من رجلٍ محبٍّ. وسنرى في الملاحظة التالية حرصَ (قواعد الإملاء) على إيراد هذا المعنى في الأداة (ما) على قلّته.

٦ – كانت (ما) أوفرَ الأدواتِ حظّاً من القواعد، فقد استقلّت بأربعٍ منها، هي (٤ و ٥ و ٦ و ٧). أمّا القاعدةُ الرابعةُ فكانت خاصّةً بـ (ما) الاستفهامية والموصولية والنكرة الموصوفة. ويتّجه على ما ورد ثمّة ملاحظ:

أ – اقتُصر في صياغتها على أنها " توصل (ما) الاستفهامية بحرف الجر الذي يسبقها في حالة الإدغام " واقتُصِرَ في المثال على حرف الجرّ (عن) ولم يُنصّ على ما يتصل بها من حروف الجرّ وهي: (مِنْ ـ عَنْ ـ في ـ إلى ـ حتّى ـ على ـ كي) نحو: مِمَّ ؟ عَمَّ ؟ فيمَ ؟ إلامَ ؟ حتّامَ ؟ علامَ ؟ كيمَهْ ؟ لِمَ ؟ و لَمْهْ ؟ كذلك لم يُنصّ على حذف الألف منها كما سبق في مواضع حذف الألف طرفاً. وأمّا تقييدُ وصلها بحرف الجرّ في حالة الإدغام فحشو، لا داعي له، فضلاً عن أنه لا يصحّ إلاّ في الحرفين الأولين (مِنْ – عَنْ) كما هو واضح.

ب – تضمّن الشطرُ الثاني من القاعدة نفسها أحكامَ وصل (ما) الموصولة والنكرة الموصوفة. على أن صياغتها لم تكن دقيقةً، ولم تخلُ من الخطأ، واللفظ ثمّة (ص٣٥) "وكذلك وصل (ما) سواء أكانت موصولة أم نكرة مقصودة بحروف الجر التي تسبقها مع مراعاة قواعد الإدغام، نحو: أبحث عمّا يمكنني عمله. وتوصل كذلك في كلمة (لا سيّما)" . وظاهر ما في النصّ من خطأ في موضعين: (وصل) في موضع (توصل)، و(مقصودة) بدل (موصوفة)، ومن مجافاة للدّقّة والنقص، وذلك يتجلّى في قصر ما يتصل بـ (ما) على حروف الجرّ، والصواب أنها توصل بالكلمات (مِنْ ـ عَنْ ـ في ـ سِيّ ـ نِعِم بكسر العين) مثل: سُررتُ ممّا عملتَه. اسألْ عمّا يعنيك. فكّرت فيما سمعت. يحبّ الناسُ الدنيا لا سيّما المال. ﴿ إنَّ اللهَ نِعِمّا يَعِظُكُم بِهِ ﴾ [النساء٥٨]. ولا يخفى أن الدّقّةَ العلميةَ تقتضي أن يُجمع الحديثُ عما يوصل بـ (ما) في مكان واحد، تليه الأمثلة، ولو تحقق ذلك لأغنى عن استدراك وصلها بـ (لا سيّما) بعد المثال.

ج – استقلّت القاعدةُ الخامسةُ بـ (ما) المصدرية، ونُصّ على أنها تتصل بالظرف الذي يسبقها: حينما، ريثما، وقتما، وكُلّ (منصوبةً على الظرفية). وهذا صحيح إلى حدٍّ ما، لكن يشوبُه نقصٌ في موضعين، وفيه زيادة، وذلك يبدو واضحاً في قصر ما توصل به (ما) المصدرية على هذه الظروف الأربعة، لأن الذي عليه كتبُ قواعد الكتابة أنها توصل بـ (ريث، حين، مِثْلَ، قَبْلَ، كُلّ الظرفية) وقيل: الوصل والفصل جائزان في (ريثما و مِثْلما)[1]. وعلى هذا فالناقصُ من الكلمات التي توصل بها (ما) المصدرية كلمتان، هما: (قبل – مِثْل) والمقحمُ فيها (وقت). ولم أر ـ فيما رجعت إليه من المراجع ـ مَنْ ذكرها من المصنّفين. وأكبر من هذا نقصٌ آخر، وهو إغفالُ اتصالها بالحروف المفردة وضعاً، مثل الباء في: ﴿ سَلامٌ عَلَيْكُم بما صَبَرْتُم ﴾ [الرعد ٢٤] والكاف في ﴿ آمِنُوا كما آمَنَ الناسُ ﴾ [البقرة ١٣] واللام في: أكبرته لما وفى بعهده[2].

د – أمّا القاعدةُ السادسةُ فقد جاءت وقفاً على أحكام وصل (ما) الكافّة، ونُصّ فيه ثمّة على أنه(ص٣٥) " توصل (ما) الكافّة بالحروف المشبهة بالفعل التي كُفّت بها عن العمل، نحو: إنّما، أنّما، كأنّما، ليتما، لكنّما. وكذلك توصل في كلمة (رُبّ) ". وظاهر ما في الكلام المتقدّم من نقص وتجوّز؛ آيةُ ذلك إسقاطُ (لعلّ) من الحروف المشبهة بالفعل أو الناسخة، وقصرُها أيضاً على المذكور من تلك الحروف وعلى (رُبّ) وأخيراً إغفالُ أنواعٍ أخرى من الكلمات التي توصل

(١) انظر: المطالع النصرية ص ٥٦ – ٥٧، والإملاء والترقيم ص ٩٠، وأصول الإملاء ص ٩٣ – ٩٤، ومعلّم الإملاء الحديث ص ٧٨، وقواعد الإملاء ص ٥٦، و لآلئ الإملاء ص ١٥١، والواضح في الإملاء العربي ص ١٥٠ – ١٥٢، و الشامل في الإملاء العربي ص ٨٥، وتسهيل الإملاء ص ٩٢، ومذكرة في قواعد الإملاء ص ٤٧، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٥٣، والمرشد في الإملاء ص ٧٠ (محمود سعيد).

(٢) انظر: المطالع النصرية ص ٥٢ – ٥٣، والإملاء والترقيم ص٩١، و معلّم الإملاء الحديث ص ٧٩، وأصول الإملاء ٩٢، والواضح في الإملاء ١٤٧ – ١٤٨، و تسهيل الإملاء ٩٠ – ٩١، والشامل في الإملاء ص ٨٤، ولآلئ الإملاء ص ١٥٠، وقواعد الإملاء (هارون) ص ٥٦، والإملاء العربي ص ٨٩.

بها، وهي:

– الأفعال (طالما، قلّما، جلّما، وكَثُرما) التي تكفّها عن رفع الفاعل [يجوز أن تكون (ما) هنا مصدرية، وهي والفعل بعدها في تأويل مصدرٍ يقعُ فاعلاً]. والغريبُ أن وصلها بهذه الأفعال لم تُشِر إليه (قواعد الإملاء) في (ما) المصدرية أيضاً.

– الظروف (حينما، بينما، قبلما، بعدما، عندما، حيثما، إذْما) وبعض حروف الجر، على خلاف بينهم فيها (رُبّ، الكاف، الباء، اللام، مِنْ) التي تكفّها عن الجرّ(١).

هـ – انفردت (ما) الزائدة بالقاعدة السابعة، وكان الحديثُ عنها غيرَ دقيق لما شابه من نقص، واللفظ ثمّة(ص٣٥) " توصل (ما) الزائدة بما يسبقها حرفاً كان أو اسماً مع مراعاة قواعد الإدغام، نحو: حيثما، أينما، إمّا، أمّا، كيما " تلاها شاهد على (أينما). بيان ذلك ما نراه من نقصٍ في تحديد ما توصل به، ومن تعميمٍ في الكلام على ما توصل به اسماً كان أو حرفاً، ومن العدولِ عن الدّقّة العلمية المعتمدة في كتب هذا العلم التي تنصّ على أنواع ما توصلُ به من الكلمات، لأن مواضع (ما) الزائدة غير الكافّة:

– بعد أدوات الشرط: (إنْ، أيْنَ، أيّ، كيفما، حيثما).

– بين الجارّ والمجرور: إذ توصل بـ (مِنْ) و (عَنْ) وتُحذف النون منهما كتابةً، مثل ﴿قال عَمّا قليلٍ ليُصْبِحُنَّ نادمينَ﴾ [المؤمنون ٤٠] و ﴿مِمّا خطيئاتِهم

(١) انظر: المطالع النصرية ص ٥٣ – ٥٤، وأصول الإملاء ص ٩٢ – ٩٣، والإملاء والترقيم ص ٩١ – ٩٢، ومعلّم الإملاء الحديث ص ٨٠ – ٨١، وتسهيل الإملاء ٩١، ولآلئ الإملاء ص ١٥٠ – ١٥١، والواضح في الإملاء ص ١٤٩، والشامل في الإملاء العربي ص ٨٤، وقواعد الإملاء ص ٥٦ – ٥٧ (هارون)، ومذكرة في الإملاء ص ٤٨، والإملاء العربي ص ٩٠، وموسوعة الشامل في الكتابة والإملاء ص ٢٤٠، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٥٢–٥٣، والمرشد في الإملاء ص ٧١ (محمود سعيد).

أُغْرِقوا ﴾ [نوح٢٥] و﴿ فَبِما رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ لِنْتَ لَهُم ﴾ [آل عمران ١٥٩].

– بين المتضايفين: مثل ﴿ أيَّما الأجَلَيْنِ قَضَيْتُ فلا عُدْوانَ عليّ ﴾ [القصص٢٨].

– بعد (كي): أنْفِقْ كَيْما تَسْعَدَ.

يُضاف إلى ما سبق أن الأمثلةَ المذكورةَ في الكلام المنقول اقتصرت على أدوات الشرط، ومع ذلك جاءت ناقصةً، إذ سقط منها (كيفما، أيّما)، وأقحِمَ فيها خطأً (أمّا) ولا أدري من أين أخذت طريقها إلى هذه القاعدة، على خُلُوّ كتب قواعد الكتابة منها.

٧ – أمّا القاعدةُ التاسعةُ الأخيرة فقد أخلصتها (قواعد الإملاء) للضمائر المتصلة، غير أن التعبيرَ عنها لم يكن دقيقاً، ولفظه ثمّة(ص٣٦): "توصل ضمائر الوصل بما قبلها حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً. إذا كان الحرف الذي قبل الآخر قابلاً للوصل نحو: له، كتابها، رأيتهم". ولا يخفى ما في العدول عن المصطلح النحوي المعتمد الشائع، وهو (الضمائر المتصلة) إلى مصطلح خاصّ للدلالة عليها (ضمائر الوصل) غير المعروف في كتب العربية والمصادر النحوية، من تنكّبٍ للدقّة العلمية، فالوصلُ والفصلُ من مصطلحات قواعد الكتابة، والضمائرُ البارزةُ المنفصلة والمتصلة مع ضمير الفصل المعروف من مصطلحات النحو، وكأن هذا المصطلحَ تركيبٌ إضافيّ، جزؤه الأول من النحو، والثاني من قواعد الكتابة، فضلاً عما بين المصطلحين: (الضمائر المتصلة) و(ضمائر الوصل) من فرق في الدلالة. وأمّا اشتراطُ وصلِ ما سمّي بضمائر الوصل بما قبلها بـ " إذا كان الحرف الذي قبل الآخر قابلاً للوصل " فحشو لا داعي له؛ آيةُ ذلك أن الضمائرَ المتصلة تتصلُ بأنواع الكلمة: الفعل والاسم والحرف، كائناً ما كان الحرف الذي تنتهي به الكلمةُ من حروف الوصل أو القطع، نحو (دار: داري، دارك، داره. أعطى: أعطانا، أعطاكم، أعطاهم. رَجا: رَجَوه، رَجَوك، رَجَونا. إلى: إليك، إلينا، إليهم).

ثانياً: التاء المبسوطة والتاء المربوطة

هذا هو الموضوعُ الثاني من موضوعي الباب الرابع الذي ضمَّ بابين مختلفين مستقلّين من أبواب قواعد الكتابة، دونما رابط بينهما يسوّغه خلافَ ما عليه الأمر في مصنّفات هذا العلم قديماً وحديثاً، فإن كان وراء ذلك الحرصُ على الإيجاز وتقليلُ الأبواب في الفهرس فاجتهادٌ في غير محلّه، لأن إضافةَ باب خامس لفهرس (قواعد الإملاء) أولى من مخالفة المنهج السديد المتّبع قديماً وحديثاً في التصنيف. وقد جاء عرضُ هذا الموضوع مختصراً في نحو صفحة واحدة(ص٣٧) على أنها لم تسلم من جُملة ملاحظَ مختلفةٍ تؤولُ إلى أخطاءٍ منهجيةٍ ولغويةٍ وحشوٍ، يقابله نقصٌ في إيرادِ ما له داعٍ يقتضي إثباتُه. يمكن إيجازها فيما يأتي:

١- تسميةُ هذا الموضوع في الأصل لدى الأقدمين ومَنْ تبعهم من المحدثين المعتمدة كتبُهم (باب هاء التأنيث وتائه)[١]. وظاهر ما في التسمية من الدلالة على التأنيث بحرفيه: الهاء مربوطةً، والتاء: مفتوحةً (مبسوطة) وهو ما دعا بعضَهم إلى تسمية الباب بـ (تاء التأنيث)[٢]. ومن المصنّفين مَنْ حافظ على هذه التسمية، ولكن قيّدها بالوصف الذي يشير إلى صورتي رسمها (تاء التأنيث المفتوحة والمربوطة)[٣]. أمّا (قواعد الإملاء) فقد تَبِعَت مَنْ عدل من المصنّفين[٤] عن مصطلح الأقدمين إلى تسمية الباب بما يدلُّ على صورتي رسم هاء التأنيث

(١) انظر مثلاً: المطالع النصرية ص ١٤١، والإملاء والترقيم ص ٩٣، وقواعد الإملاء ص ٥٩.

(٢) انظر مثلاً: أصول الإملاء ص ١٦٣، وتسهيل الإملاء ص ٧٩.

(٣) انظر مثلاً: معلّم الإملاء الحديث ص ٨٩، والشامل في الإملاء ص ٧ - ٩، والإملاء العربي ص ١١ - ١٤ والواضح في الإملاء وعلامات الترقيم ص ٣٥، والإملاء المبسط ص ٧٦-٧٩، والمرشد في الإملاء ص ٧٤-٧٨ (محمود سعيد). وانفرد صاحب كتاب الإملاء الميسر ص ١٥ بتسميتها (التاء المقفلة والتاء المفتوحة).

(٤) انظر مثلاً: لآلئ الإملاء ص ١٩ - ٢٢، والواضح في الإملاء العربي ص ١٣ - ٢١، ومذكرة في قواعد الإملاء ص ٤١ - ٤٣، وموسوعة الشامل في الكتابة والإملاء ص ١٨٧ - ١٩٢وتاريخ الكتابة العربية وتطورها ٢ / ٣٣٣ - ٣٣٤، والمغني في قواعد الإملاء ص ١٢٦-١٣٢، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٢٤-٢٧، وصوى الإملاء ص ١٠٣-١١٣.

"التاء المبسوطة والتاء المربوطة" مع تقديمها (المبسوطة) على (المربوطة) التي هي الأصلُ في الدلالة على التأنيث خلاف الشائع في كتب العلم. أحسب أن الرغبة في تيسير القاعدة وتقريبها حمل على اعتماد الشائع عنواناً للموضوع والتضحيةِ بمصطلح الأقدمين. ومثلُ هذا، إن كان مقبولاً من بعض المصنِّفين، فهو غيرُ مقبول من المجمع، لأن ما يصدرُ عنه يُقتدى به، ويُتلقّى بالتسليم والقبول، ويُحتكم إليه تصحيحاً وتخطئةً.

٢- استغرق الحديثُ عن (التاء المبسوطة) بدءاً من القاعدة العامّة وانتهاءً بالأمثلة جُلَّ الكلام أو الصفحة المشار إليها آنفاً، على أن صياغةَ تلك القاعدة خرجت عن المأمول والمألوف من توخّي الإيجاز والدّقّة، وعدلت عمّا يُؤَدَّى بأوجز عبارة وأسهلها، إلى كلامٍ شابه حشوٌ وتجوّز لغوي، واللفظ ثمّة: "القاعدة العامة: التاء التي تقع في آخر الكلمة إذا وُقف عليها بلفظها ولم تبدل هاءً عند الوقف كتبت مبسوطة سواء كانت للتأنيث أو كانت أصلية، وهي تلحق الأسماء والأفعال" . ولا يخفى ما في الكلام السابق من حشوٍ، لأن لفظ " إذا وقف عليها " يغني عمّا تقدّمه " التاء التي تقع آخر الكلمة " إذ لا يكون وقفٌ في المشهور إلاّ على الحرف الأخير. وكذلك فإن ما تقدّم يستغرقُ جميعَ مواضعها بما يغني عن القول " سواء كانت للتأنيث أو كانت أصلية " . وأمّا التجوّزُ فظاهرٌ في إسقاط همزة التسوية بعد (سواء) وفي استعمال (أو) بدل (أم) المُعادلَة للهمزة، وقد مضى الحديث عنه في ملاحظات الباب الثاني، وسيتكرر مثله قريباً في التاء المربوطة. ومثله التعقيب على القاعدة بأنها " تلحق الأسماء والأفعال " كان غيرَ دقيق، يؤكّدُ هذا ما جاء في آخر الكلام من أنها تلحق أربعة أحرف، وردت متبوعةً بأمثلتها، بلفظ "وتلحق التاء المبسوطة أربعة أحرف هي: رُبَّ: رُبَّة، ثُمَّ (العاطفة): ثُمَّة، لاتَ، لَيْتَ " وكان الأولى أن يقال: تلحق جميع أنواع الكلام،كما في الكتب المعتمدة(١).

(١) انظر مثلاً: الإملاء والترقيم ص ٩٣، وقواعد الإملاء ص ٦٢ (هارون)، ولآلئ الإملاء ص ٢١، وموسوعة الشامل في الكتابة والإملاء ص ١٩٢، والمغني في قواعد الإملاء ص ١٢٦، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٢٤-٢٥، وصوى الإملاء ص ١٠٥-١٠٦، والمرشد في الإملاء ص ٧٦-٧٨ (محمود سعيد).

٣ – آثرتْ (قواعدُ الإملاءِ) إجمالَ الإشارة إلى موضوعين، الأول: مواضعُ (التاء المبسوطة) بأنها تلحق الأسماء والأفعال، وأتبعتها بأمثلةٍ كثيرةٍ استغرقت تلك المواضع، والثاني: مواضعُ (التاء المربوطة) التي لم تحظَ مع أمثلتها إلاّ بنحو ثلاثةِ أسطر، ولفظها ثمّة " وترسم تاء التأنيث مربوطةً إذا وُقف عليها بالهاء، سواء لحقت المؤنث أو المذكّر... " وهذا حسن، ولكن الأحسن منه ما جرى عليه كثيرٌ من المصنّفين(١) من تعداد مواضع كُلٍّ من هاءِ التأنيث التي تكتب مربوطةً، وتاءِ التأنيث التي تكتب مفتوحةً أو مبسوطةً، مقرونةً بالأمثلة الموضّحة لكُلٍّ منهما.

كلمة أخيرة:

لا شكّ أن ما تقدّم من ملاحظَ مختلفةٍ لا يقللُ من أهمية موضوع (قواعد الإملاء) ودراسته التي صدرت عن مجمع اللغة العربية بدمشق، بل يسعى ـ كما مضى ـ إلى تصحيحها ونفي ما شابها من سهوٍ أو خطأٍ، لتكون أدنى إلى الكمال، تحقق الغايةَ التي أُعِدّت من أجلها، ولن يتحقق ذلك إلاّ بالإفادة من ملاحظات ذوي الاختصاص من المهتمين والمشتغلين والباحثين في قواعد الكتابة والإملاء والترقيم. وليس هذا بدعاً من الأمر، إذْ كان من المسلَّم به أنه: " لم يَعْرَ خَلْقٌ من السهو والغلط، فالكمال لله وحده، والنقص شامل للمخلوقين "(٢).

أقترح أن يقوم مجمع اللغة العربية بدمشق، في ضوء ما ورد هنا في هذا البحث، وما قد يكون ورده مكتوباً، أو نُشِرَ مطبوعاً، من ملاحظات المختصّين

(١) المطالع النصرية ص ١٤١ – ١٤٥، والإملاء والترقيم ص ٩٣ – ٩٤، وأصول الإملاء ص ١٦٣ – ١٦٨، ومعلّم الإملاء الحديث ص ٨٩ – ٩٨، وتسهيل الإملاء ص ٧٩ – ٨١، وقواعد الإملاء ص ٦١ – ٦٣ (هارون) والواضح في الإملاء ص ١٣ – ٢١، ومذكرة في الإملاء ص ٤١ – ٤٣، والإملاء العربي ص١٢ – ١٤، وموسوعة الشامل في الكتابة والإملاء ص ١٨٧ – ١٩٢، والمغني في قواعد الإملاء ص ١٢٦–١٣٢، وتعلّم الإملاء وتعليمه ص ٢٤–٢٧، والإملاء المبسط ٧٦–٧٩، والمرشد في الإملاء ص ٧٤– ٧٨ (محمود سعيد).

(٢) مقدمة الإيضاح في علل النحو ص ٣٩ – ٤٠.

والمهتمّين بهذا العلم من أعضاء المجمع وغيرهم، بإصدار طبعةٍ جديدةٍ منقحةٍ ومزيدة من (قواعد الإملاء)، تنهض بها لجنةٌ من ذوي الاختصاص المشتغلين في هذا العلم، تتجاوز هذه الطبعةُ ما أُخذ على سابقتها، وتصحّحُ جميعَ ما ورد فيها سهواً أو خطأً، وتستدركُ ما شابها من نقص، لتكون دليلاً موجزاً، يتضمّن الصحيحَ من قواعد الكتابة والإملاء والترقيم، ويتجاوز ما خالط كثيراً من كتب هذا العلم من موضوعات صرفية ونحوية ولغوية وغيرها مما يتصل باللهجات والقراءات وتاريخ الخطّ والكتابة وسواها، ويتجاوز كذلك ما اشتملت عليه تلك المصنّفات من خلافات كثيرة، تُرسّخُ التعدّدَ في صور الكتابة العربية، وتزيدُ من التباين فيما بين الكاتبين من أهل العربية على تباعد بلدانهم، وتنوّع قواعدهم، وهو ما لا يكاد يبرأ منه إلاّ عددٌ قليل من المصنّفات المفردة في هذا العلم. وهذا إنْ تحقّق فإنه سيضيف خدمةً جليلة للغة وأهلها، يفيدُ منها أهلُ العربية وعمومُ المثقفين والدارسين والمعلّمين، وتكون مأثرةً كريمةً في سجلّ إنجازات المجمع في خدمة لغة الضاد.

وقد رأيت من تمام الفائدة إتباعَ البحث بملحقين، أولهما: جدولٌ يشتملُ على قواعد رسم الهمزة، يستغرقُ جميعَ مواضعها بدءاً ووسطاً وطرفاً، وحالاتها القياسيةَ والشاذة، وضعه الأستاذ مروان البواب، ورد في نهاية الطبعة السادسة لـ (القاموس المحيط) ضمن "قواعد الإملاء والعدد وعلامات الترقيم" إعداد د. محمد حسان الطيان و أ. مروان البواب؛ وذلك لاعتقادي أنه من أفضل ما اطّلعتُ عليه في هذا الباب، أفدت منه ثلاثة عشر عاماً في تدريس قواعد رسم الهمزة للمختصين وغيرهم، وقد عرضته على كثير ممّن يشاركني في تدريس هذا العلم في بعض الجامعات، فلم أسمع منهم اعتراضاً أو استدراكاً عليه. وثانيهما: ملحقٌ ضمّ مراجعَ أخرى غيرَ مصادر البحث ومراجعه، اجتهدت في جمعها من أماكن

مختلفة: المكتبات، والمراجع المختصّة، ومعارض الكتب، ومواقع عدّة في الشبكة العالمية (الشابكة / الانترنت) تعين المهتمّين والباحثين والمصنّفين في تتبع قضايا هذا العلم.

أرجو في الختام أن يكون فيما قدّمت ما يفي بكبير حقّ اللغة العربية عليّ. على أن هذا ما أدّى إليه النظرُ والاجتهادُ، ووَسِعَه الجهدُ، وسمح به الوقتُ، وطبيعيّ ألاّ يكون مِثْلُ هذا البحثِ مبرّأً من لوازم النقص البشري. والله أعلم.

المصادر والمراجع

* أصول الإملاء، د. عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، ط. الثالثة، ١٩٩٤م.
* الإملاء التعليمي، د. شوقي المعري، دار الحارث، ط. أولى، دمشق ٢٠٠٣م.
* الإملاء العربي، أحمد قبش، مطبعة زيد بن ثابت، ط. ثانية، دمشق ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
* الإملاء المبسط، عبد القادر محمد مايو، دار القلم العربي، حلب، ط. ثانية، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
* الإملاء الميسّر، زهدي أبو خليل، دار أسامة، عمان، ط. أولى، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
* الإملاء والترقيم في الكتابة العربية، عبد العليم إبراهيم، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٥م.
* الإملاء والخط، فهد خليل زايد، دار النفائس، عمان، ط. أولى، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٧ م.
* تاريخ الكتابة العربية وتطورها وأصول الإملاء العربي، محمود حاج حسين، وزارة الثقافة، دمشق ٢٠٠٤ م.
* الترقيم وعلاماته في اللغة العربية، أحمد زكي باشا، تقديم وعناية عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط. الثالثة، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
* تسهيل الإملاء، فهد أحمد الجباوي، دار القلم، دمشق، ط. الثانية، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م.
* تعلّم الإملاء وتعليمه في اللغة العربية، نايف محمود معروف، دار النفائس، ط. سادسة، بيروت، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

* دراسة في قواعد الإملاء، د.عبد الجواد الطيب، دار الأوزاعي، ط. ثانية، بيروت ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
* دلائل الإملاء وأسرار الترقيم، عمر أوكان، أفريقيا الشرق.
* الشامل في الإملاء، د. محمد حسن الحمصي، دار الرشيد، دمشق، ط. الأولى، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
* صوى الإملاء لطلاب الحلقتين الإعدادية والثانوية، محمود الصافي، دار الإرشاد، حمص، ط. ثالثة، ١٩٨٤ م.
* فن الإملاء في العربية، د. عبد الفتاح الحموز، جزءان، دار عمار للنشر والتوزيع، الأردن، ط. الأولى، ١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.
* فنّ الكتابة، عبد المعطي شلبي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط. أولى، ٢٠٠١م.
* القاموس المحيط، الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. السادسة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م، ملحق قواعد العدد والإملاء، لوحة الهمزة.
* قواعد الإملاء، عبد السلام هارون، دار إيلاف الدولية، الكويت، ط. الأولى، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
* قواعد الإملاء، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
* قواعد الكتابة العربية، لجنة من الأساتذة، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت ١٩٨٥ م.
* قواعد مقترحة لتوحيد الكتابة العربية، د.محمد علي سلطاني، دار الفكر،ط.أولى، دمشق ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥
* كيف تكتب الهمزة ؟ د. سامي الدهان، دار الشروق العربي، بيروت وحلب، بلا تاريخ.

* لآلئ الإملاء، محمد مامو، اليمامة للنشر والتوزيع، دمشق و بيروت، ط. الرابعة، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
* مذكرة في قواعد الإملاء، د. أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط. أولى ٢٠٠٢ م.
* المرشد في الإملاء، محمود شاكر سعيد، ط. ثالثة، دار الشروق، عمان ١٩٩٨م.
* المرشد في الإملاء، د.نبيل أبو حلتم، دار أسامة، عمان، ط. رابعة، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٨م.
* مشكلة الهمزة العربية، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦م.
* المطالع النصرية في الأصول الخطية للمطابع المصرية، أبو الوفاء نصر الهوريني، دار أضواء السلف للنشر والتوزيع ط. الأولى ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
* المعجم المفصل في الإملاء، ناصيف يمّين، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٩م.
* معلّم الإملاء الحديث للطلاب والمعلمين والإعلاميين، محمد إبراهيم سليم، مكتبة القرآن، القاهرة، ١٩٨٧م.
* المغني في قواعد الإملاء، د.خليل إبراهيم، الأهلية للنشر ودار الوراق ودار النيربين، عمان، ط. أولى ٢٠٠٢م.
* موسوعة الشامل في الكتابة والإملاء، موسى حسن الهديب، دار أسامة، الأردن، عمان، ٢٠٠٢ م.
* الواضح في الإملاء العربي، محمد زرقان الفرخ، دار هدى وهبة، ط. الأولى ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
* الواضح في الإملاء وعلامات الترقيم، يوسف عطا الطريفي، دار الإسراء، عمان، ط. أولى، ٢٠٠٥م.

الملحق رقم (١)

جدول قواعد رسم الهمزة

الملحق رقم (٢)

مراجع أخرى مفردة في الإملاء والكتابة العربية والترقيم

- أساسيات في تعلم مبادئ الإملاء والترقيم، سليم سلامة الروسان، ط. ثانية ١٩٨٩م.
- أصول الكتابة العربية، الباجقني.
- الإملاء الصحيح، عبد الرؤوف المصري، مكتبة الأندلس، القدس ١٩٦٨م.
- الإملاء العام، إلياس نصر الله، بيروت ١٩٩٥م.
- الإملاء العربي، خالد يوسف، ط. ثانية، دار علاء الدين، دمشق ١٩٩٨م.
- الإملاء العربي الميسر الشامل المجدول، فيصل حسين طحيمر العلي، مؤسسة علوم القرآن ودار ابن كثير، عجمان وبيروت ١٩٩٠ م.
- الإملاء المبسّط، خالدية شيرو، دار ومكتبة الهلال، بيروت ٢٠٠١م.
- الإملاء الميسّر، يحيى يحيى، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.
- الإملاء وتمرين الإملاء، الشيخ حسن والي، مصر ١٣٢٢هـ.
- الإملاء والخطّ في الكتابة العربية، حلمي محمد عبد الهادي، ط. أولى، ١٩٨٥م.
- الإيجاز في الإملاء العربي، ريم نصوح الخياط و يوسف علي البديوي، ط. أولى، ٢٠٠٥ م.
- تحفة المراكز العلمية في القواعد الإملائية، عبد القوي العديني.
- الترقيم، عبد الرؤوف المصري، مكتبة الاستقلال، عمان، ١٩٢١ م.
- تطور الكتابة العربية، السعيد الشرباصي، مصر ١٩٤٦ م.
- التقرير النهائي لتجربة تيسير الكتابة العربية،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة ١٩٧٦ م و ١٩٧٧م.

- تقويم اليد واللسان، رفيق فاخوري ومحيي الدين درويش، ذكره صلاح الدين زعبلاوي في (معجم أخطاء
الكتّاب) في كلامه على (هذا ضَوْءُه) (نقلاً عن الأستاذ مروان البواب) .
- تيسير الكتابة العربية، مجمع فؤاد الأول ١٩٤٦ م. و مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٩٦١ م.
- تيسير كتابة الهمزة، د. عبد العزيز نبوي و د. أحمد طاهر، القاهرة ١٩٨٩ م.
- الخلاصة في قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، نبيل مسعد السيد غزي، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠ م.
- دراسات في علم الكتابة العربية، د. محمود عباس حمودة، مكتبة غريب، القاهرة.
- دليل الإملاء وقواعد الكتابة العربية، فتحي الخولي، القاهرة ١٩٧٣ م.
- رسالة في تيسير الإملاء القياسي، إلياس عطا الله، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت ٢٠٠٥م.
- رسالة في الكتابة العربية المنقحة، أنستاس الكرملي، بغداد ١٩٣٥ م.
- سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في رسم الحروف العربية، مصطفى طموم، مصر ١٣١١هـ، مصورة دار البصائر بدمشق عن طبعة بولاق، ط. ثانية ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
- علم الإملاء، أحمد عبد الجواد، دار الفكر، دمشق، ط. الأولى، ١٩٨٢ م.
- فنّ الكتابة الصحيحة، محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٣م.
- فنّ الكتابة وأساليبها، د. رشدي الأشهب، مؤسسة ابن رشد،، القدس، ١٩٨٣م.

- في أساسيات اللغة العربية، الكتابة الإملائية والوظيفية، عبد العزيز نبوي، مؤسسة المختار، القاهرة ٢٠٠٣ م.
- القاعدة في تعليم القراءة والكتابة، معمر القدسي.
- قاعدة الأقوى لكل الهمزات، بشير محمد سلمو، القاهرة ١٩٥٣ م.
- قاموس الإملاء، عبد الحميد بدران، مصر ١٣٣٠هـ.
- قصّة الإملاء، أحمد الخوص، دمشق ١٩٩٥ م.
- قواعد الإملاء العربي، محيي الدين درويش، حمص ١٣٥٢هـ.
- قواعد التحرير، أمين كيلاني، حماة ١٣٤٣هـ.
- قواعد الكتابة الإملائية: نشأتها وتطورها، محمد شكري و أحمد الفيومي، دار القلم، ط. ثانية، دبي ١٩٨٨م.
- قواعد الكتابة العربية، خير الدين الأسدي، حلب ١٣٤١هـ.
- قواعد الكتابة والترقيم والخط، سليم سلامة الروسان، عمان، ط. أولى، ١٩٨٩م.
- الكامل في الإملاء، كمال أبو مصلح، المكتبة الحديثة، بيروت، ط. أولى، ١٩٧٣م.
- كتاب الإملاء، الشيخ حسين والي، القاهرة ١٩١٣ م، ودار العلم ، بيروت، ط. أولى ١٩٨٥م.
- الكتابة وقواعد الإملاء، عبد الله علي مصطفى، دار القلم، ط. أولى، دبي ١٩٩٠ م.
- كيف تتعلّم الإملاء وتستخدم علامات الترقيم، ياسر سلامة، دار عالم الثقافة، عمان ٢٠٠٣م.
- اللغة العربية ومشاكل الكتابة، البشير بن سلامة، الدار التونسية ١٩٧١م.

- مباحث في الترقيم، صالح بن محمد الأسمري، دار ابن الأثير، الرياض ٢٠٠٢م.
- مراقي النجابة، عبد السلام القويسني، مصر ١٣٢٧هـ.
- مرجع الطلاب في الإملاء، إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١ م.
- المرجع في قواعد الإملاء، راجي الأسمر، جروس برس، ط. أولى، طرابس، لبنان.
- مرشد الطلاب، أحمد عباسي، مصر ١٣٣٢هـ.
- المرشد في كتابة الهمزات، جلال صالح، دار الزيدي، الطائف، ط. أولى، ١٩٧٩م.
- المستشار في الإملاء والخطّ العربي، يوسف بدوي ويوسف الحاج أحمد وأحمد محمد السيد، دار ابن كثير، دمشق، ط. أولى ١٩٩٤م.
- معجم الإملاء، محمد محيي الدين مينو، دبي، ٢٠٠٣ م.
- معجم الإملاء، أدما طربيه، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٠ م.
- معجم الإملاء العربي، غريد الشيخ، دار الراتب الجامعية، ط. أولى، ٢٠٠٦ م.
- معجم الهمزة، أدما طربيه، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، ٢٠٠٠ م.
- المفرد العلم في رسم القلم، أحمد الهاشمي، مصر ١٣١٩هـ.
- ملخّص قواعد الإملاء، إبراهيم بن سليم.
- المنار في الإملاء العربي، سعاد الصايغ.
- الموجز، جميل سلطان، دمشق ١٣٥١هـ.
- المورد في الإملاء، ياسين محمد سبيناتي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط. أولى، ١٩٩٧ م.

- موسوعة الإملاء العربي، نظام معتمد في أكثر من ٤٥ مدرسة ومعهد في عُمان، (الشبكة العالمية).
- موسوعة الإملاء كتابة ولفظاً، عبد المجيد الحرّ، دار الفكر العربي، بيروت، ٢٠٠١ م.
- نتيجة الإملاء، مصطفى عناني وعطية الأشقر، مصر ١٣٥٠هـ.
- نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم، مصطفى عناني، دار النفائس، بيروت، ط. الأولى، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م.
- نحو تقويم جديد للكتابة العربية، د. طالب عبد الرحمن، ط. أولى، ١٩٩٩م.
- نخبة الإملاء، عبد الفتاح خليفة، مصر ١٣٤٥هـ.
- الهداية إلى ضوابط الكتابة، إبراهيم عبد المطلب، بلا تاريخ.
- الهمزة في الإملاء العربي: المشكلة والحلّ، د. أحمد الخراط.
- الهمزة في اللغة العربية، دراسة لغوية، مصطفى التوني، القاهرة ١٩٩٠ م.
- الهمزة مشكلاتها وعلاجها، د. أحمد شوقي النجار، الرياض ١٩٨٤ م.
- الوجيز في قواعد الكتابة والترقيم، د. توفيق أسعد حمارشة.